تسهيل التجارة وأثره على تدفقات التجارة بين الدول العربية (دراسة تحليلية)

إعـــــــداد

نـــــورا سالم نبوي سالم

باحث اقتصادي – جامعة الدول العربية

المستخلص

أَسهُم قِيَام مِنطَقة التِّجارة اَلحُرة العربيَّة اَلكُبرى بَيْن ١٨ دَولَة عَرَبيَّة فِي التَّحْرير الكامل لِلرُّسوم الجمْركيَّة بَيْن الدُّول الأعْضاء وَذلِك مُنْذ عام ٢٠٠٥، وَبالرَّغْم مِن ذَلِك فحجْم التِّجارة البيْنيَّة العربيَّة ما زال مُتواضعًا إلى حدٍّ كبير، وَهُو مَا يَلفِت النَّظر إلى وُجُود عَوامِل أُخرَى بِخلاف إزالة الرُّسوم الجمْركيَّة تَلعَب دوْرًا هامًّا فِي تَدفُّق التِّجارة بَيْن الدُّول العربيَّة. يَهدِف البحْث إلى تَسلِيط الضَّوْء على التَّوَجُّه العالميّ نَحْو تَسهِيل التِّجارة لِزيادة التَّدفُّقات التِّجاريَّة، وَربَط ذَلِك بِالْواقع الاقْتصاديّ لِمنْطَقة التِّجارة اَلحُرة العربيَّة اَلكُبرى، وَتقيِيم أثر تَطبِيق التَّدابير الخاصَّة بِاتِّفاقيَّة تَسهِيل التِّجارة فِي إِطَار مُنَظمَة التِّجارة العالميَّة على التَّدفُّقات التِّجاريَّة العربيَّة البيْنيَّة.

خَلصَ البحث إلى أنَّ تَطبِيق نُظُم وتدابير تَسهِيل التِّجارة بَيْن الدُّول العربيَّة يُسْهِم فِي دَعْم تدفُّقَات التِّجارة البيْنيَّة حَيْث وَجدَت عَلاقَة إيجابيَّة قَويَّة بَيْن تدفُّقَات التِّجارة بَيْن الدُّول وَأَداء تِلْك الدُّول فِي مُؤشرَات التِّجارة عَبْر اَلحُدود، والْأداء اللُّوجيسْتيُّ.

الكلمات المفْتاحيَّة: تَسهِيل التِّجارة، مُنَظمَة التِّجارة العالميَّة، مِنطَقة التِّجارة اَلحُرة العربيَّة اَلكُبرى، نَمُوذَج الجاذبيَّة.

Abstract

The establishment of the Pan-Arab Free Trade Area (PAFTA) among 18 Arab countries has contributed to phasing out customs duties among member states since 2005. Despite this, the volume of intra-Arab trade remains limited. this research aims to shed light on the global trend towards facilitating trade to enhance trade flows, linking this to the recent situation of PAFTA trade, and assessing the impact of applying trade facilitation measures on intra- Arab trade flows among PAFTA members using Gravity trade model.

The study found that there is a positive relation between trade flows and the ranking of a country had on both trading across borders, and Logistical Performance Index (LPI).

Keyword: Trade Facilitation, World Trade Organization ,Pan-Arab Free Trade Area, Gravity Model

المقدمة

إن مفهوم **تسهيل التجارة** مفهوم جديد نسبياً في التجارة الدولية، فنظريات التجارة الدولية التقليدية كانت تفترض عدم وجود تكلفة لنقل السلع أو فحصها ولم تكن تهتم بالبعد الزمني لانتقال السلعة ولا بالإطار المؤسسي والتشريعي المحيط بعملية تبادل السلع عبر الحدود، كما لم يكن هذا المفهوم مطروحاً بوضعه الحالي ضمن أحكام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) ١٩٤٧. ففي محاولة لصياغة أداة دولية للمساعدة في إزالة الحواجز التجارية التي تعوق التجارة الدولية تم توافق الدول الأعضاء بالمنظمة حول اتفاق لتسهيل التجارة في ٧ ديسمبر ٢٠١٣ في جزيرة بالي الأندونيسية. وبذلك تعتبر أول اتفاقية تجارية متعددة الأطراف Multilateral Agreement يتم التوافق حولها منذ جولة أوروغواي، وعلى عكس اتفاقيات جولة أوروغواي السابقة، أو حتى اتفاقيات الجات، فإن اتفاقية TFA هي اتفاقية متعددة الأطراف تم تصميمها بطريقة تحافظ على مصالح جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، حيث تختلف الاتفاقية في بنيتها ونهجها وفي طبيعة المساعدة الفنية المعتمدة على مستوى التنمية لدى الدول، وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ اعتباراً من ٢٠١٧/٢/٢٢ وذلك بعد تصديق ثلثي أعضاء المنظمة عليها.

تكمن **أهمية تسهيل التجارة** في أن تبسيط الإجراءات وتسهيل خروج ودخول البضائع والسلع وسرعة الإفراج الجمركي عنها يمكن الدول من تحرير تجارتها وانسياب منتجاتها إلى الأسواق العالمية. فقد أصبح تسهيل التجارة عاملاً هاماً للتجارة الدولية التي تمثل ٣٠ في المائة من الناتج المحلي العالمي، مما له أثر كبير على زيادة التنافسية واندماج الأسواق واجتذاب الاستثمارات المباشرة، حيث تشير بعض التقديرات إلى إمكانية تحقيق وفر كبير في التكاليف من خلال تسهيل التجارة، إذ قدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أن كل تخفيض بنسبة نقطة مئوية واحدة في تكاليف التجارة العالمية يساعد في رفع مستوى الناتج العالمي بمقدار يصل إلى ٤٠ مليار دولار أمريكي، وأن اتفاقية تسهيل التجارة يمكنها تخفيض التكاليف التجارية بحوالي ١٤,٥٪ للدول ذات الدخل المنخفض و١٠ في المائة للدول ذات الدخل المرتفع[١].

على الرغم من تمتع الدول العربية بالعديد من مقومات التكامل الاقتصادي وتحقيق مكتسبات من إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أن حجم التجارة البينية ما زال متواضعاً إلى حد كبير، وهو ما يلفت النظر إلى وجود عوامل أخرى بخلاف إزالة الرسوم الجمركية تلعب دوراً هاماً في تدفق التجارة بين الدول العربية ومن أهمها ترتيبات تسهيل التجارة، والتي من شأن تجاهلها زيادة التكاليف والأعباء البيروقراطية والزمنية والمادية على حركة التجارة البينية والمتمثلة في: كثرة عدد الوثائق والمستندات المطلوبة وبطء وتعقيد إجراءات الإفراج الجمركي على المنافذ الحدودية وكثرة إجراءات الفحص والتفتيش غير المبرر. كل ذلك نتيجة التفاوت في مستوى البنية التحتية واللوجستية بين الدول العربية، وهو ما تستهدفه اتفاق تسهيل التجارة من وضع كافة الدول على قدم المساواة من حيث التشريعات والإجراءات ومتطلبات عمليات الإفراج المسبق عن البضائع والترانزيت العابر بين الدول الأعضاء.

الدارسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات أثر تسهيل التجارة على حجم التبادل التجاري، ويعد أهم تلك الدراسات، **دراسة Wilson وMann وOtsuka (٢٠٠٣)** التي تناولت قياس أو تقدير آثار "صدمة" تسهيل التجارة على التجارة، وحجم المكاسب المتحققة من مرونة التدفقات التجارية، حيث أكدت الدراسة أنه يمكن لتسهيل التجارة أن يؤدي إلى تحسين كفاءة الخدمات والبنية التحتية واللوجستية للدول[٢]، وعلاقة تسهيل التجارة وتدفقات التجارة بنمو الدخل، حيث أن النظرية الأقتصادية تخلق سلسلة من السببية بسيطة نسبيًا، بداية من تعزيز التنمية من خلال نمو الدخل؛ يكون نمو الدخل أكبر مع زيادة التجارة عبر الحدود؛ ويتم زيادة التجارة من خلال جهود تسهيل التجارة، كما وجد ارتباطاً إيجابيا بين مؤشر التنمية البشرية وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ فالبلدان ذات الدخل المرتفع يكون لديها أعلى الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد؛ ولكن لا يوجد دليل على أن زيادة التجارة عبر الحدود تقلل من نمو الدخل.

---

(1) WTO (2018), World Trade Report 2918: The Future of World Trade: How digital technologies are transforming global commerce, Geneva.

(2)John S. Wilson1, Catherine L. Mann2 and Tsunehiro Otsuki, Assessing the Benefits of Trade Facilitation: A Global Perspective-200٣.

وفي **دراسة لـ سبينس وكارينجي (٢٠١١)** أشار إلى الارتباط الإيجابي بين تسهيل التجارة وإنتاجية الشركة والقدرة التنافسية للصادرات الدولة، حيث تشكل تكلفة التجارة المرتفعة في خدمة السوق الأجنبية في إطار عدم تجانس الشركة عقبة رئيسية أمام الشركات المحلية لدخول أسواق التصدير، وأكد **(ميليتز، ٢٠٠٣)** انه يمكن للتجارة، إذا تم تيسيرها بشكل فعال، وأن تقلل من تكاليف المعاملات للشركات المحلية في أسواق التصدير ويمكن أن يشكل ذلك دفعة كبيرة لإنتاجية هذه الشركات. بالإضافة إلى ذلك، شدد Seck (٢٠١٧) على أن تسهيل التجارة من شأنه أن يحفز الشركات في بلدان النامية على جني فوائد أكبر من أنظمة التجارة العالمية.

وفي **دراسة لـ Paulo C.de Sá Portoوآخرون**[٣] ولتحليل آثار تدابير تسهيل التجارة على تدفقات التجارة الدولية باستخدام نموذج الجاذبية Gravity Model لبيانات تجارية لـ ٧٢ دولة في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢. اشتمل التحليل على وجود متغيرات وهمية Dummy variables للتعبير عن تطبيق بعض التدابير الخاصة بتسهيل التجارة في الدول المتضمنة في العينة مثل برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد Authorized Economic Operator، برنامج النافذة الواحدة Single Window، وجود ترتيب خاص بالاعتراف المتبادل بين الشركاء التجاريين. وقد أوضحت النتائج أن وجود برنامج مشغل اقتصادي معتمد ووجود برنامج نافذة واحدة يؤديان إلى تحسين الأداء التجاري للدول في حين لم يؤدي وجود ترتيب للاعتراف المتبادل بالضرورة إلى تحسين الأداء التجاري للدول. وتشير هذه النتائج إلى أن تدابير تسهيل التجارة، بشكل عام، تساعد الدول على تحسين أدائها التجاري.

وفي دراسة مسحية أعدها [4] Andrew Grainger حول تسهيل التجارة وإدارة سلسة التوريد العالمية في إطار دراسة التفاعل بين قطاع الأعمال والحكومة، فقد تطرقت الدراسة إلى الاهتمام غير المسبوق بموضوع تسهيل التجارة في كل المنظمات الدولية، حيث تناولت الدراسة تاريخ ظهور مفهوم تسهيل التجارة، والمحاور المختلفة لتسهيل التجارة التي تتصف بالتعدد فمنها جوانب إدارية وأخرى إجرائية بالإضافة إلى الجوانب التقنية. بينما اهتمت **دراسة لـ Paulo C.de Sá Porto** وآخرون[٥] بتحليل آثار تدابير محددة لتسهيل التجارة على تدفقات التجارة الدولية باستخدام نموذج الجاذبية Gravity Model لبيانات تجارية لـ ٧٢ دولة في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢. واشتمل التحليل على وجود متغيرات وهمية Dummy variables للتعبير عن تطبيق بعض التدابير الخاصة بتسهيل التجارة في الدول المتضمنة في العينة مثل برنامج المشغل الاقتصادي المعتمدAuthorized Economic Operator، برنامج النافذة الواحدة Single Window، وجود ترتيب خاص بالاعتراف المتبادل Mutual recognition فيما بين الشركاء التجاريين. وقد أوضحت النتائج أن وجود برنامج مشغل اقتصادي معتمد وبرنامج النافذة الواحدة يؤديان إلى تحسين الأداء التجاري للدول في حين لم يؤدي وجود ترتيب للاعتراف المتبادل بالضرورة نفس المستوي من التحسن. وتشير النتائج أيضا إلى أن تدابير تسهيل التجارة بشكل عام تساعد الدول على تحسين أداء المنظومة الجمركية، ومن ناحية أخرى، **أهتم Tadashi Yasui بدراسة ترتيبات تسهيل التجارة ذات العلاقة بالجمارك**[٦] والتي تم إدخالها في إطار اتفاقات التكامل الإقليمي Regional Trade Agreements (RTAs)، حيث قام باختيار ٤٣ تدبيراً من التدابير الجمركية في مجال تسهيل التجارة وبحث مدى تطبيق تلك التدابير في إطار الاتفاقيات الإقليمية التي تم الإخطار بها لمنظمة التجارة العالمية والتي يبلغ عدد الاتفاقات المفعلة منها ١٤٥ اتفاقاً.

(3) De Sá Porto, Paulo C., Otaviano Canuto, Cristiano Morini (2015), The Impacts of Trade Facilitation Measures on International Trade Flows, Policy Research Working Paper No. 7367, (July 2015).

([4]) Grainger, Andrew (2007) trade facilitation: a review, working paper (June 2007) trade facilitation consulting ltd, uk.

(5) Paulo C.de Sá Porto, The Impacts of Trade Facilitation Measures on International Trade Flows,

([6]) Yasui, Tadashi (2014), Trade Facilitation in Regional Trade Agreements, WCO Research Working Paper No. 30, (March 2014), World Customs Organization, Brussels.

وجد أنه من بين ١٤٥ اتفاقاً للتجارة الإقليمية التي تم استعراضها، أحتوى ١٢٦ أتفاقاً منهم على مواد تتبنى معيار واحد أو أكثر من معايير تسهيل التجارة، كما وجد أن ٨٣ اتفاق إقليمي أنشأ مادة منفصلة أو فصل، أو قسم، أو ملحق مخصص لتسهيل التجارة من الجوانب الجمركية، بينما تم في ٤٣ اتفاق إقليمي تضمين نصوص متعلقة بتسهيل التجارة في فصول أخرى مثل التجارة في السلع، قواعد المنشأ، أو التعاون الاقتصادي، كما لوحظ وجود اتجاه لإنشاء فصل خاص بالجمارك في اتفاقات التجارة الإقليمية التي دخلت حيز النفاذ مؤخراً، حيث أشارت الدراسة أن الاتفاق بين كوريا وتركيا الذي بدأ سريانه في إبريل ٢٠١٣ تضمن ٣١ تدبيراً من بين ٤٣ تدبيراً محل الدراسة.

وقد لوحظ أيضاً أن الاتفاقات الإقليمية التي كان الاتحاد الأوروبي طرفًا فيها قد تضمنت ستة تدابير في المتوسط بالنسبة للاتفاقات المعمول بها قبل نوفمبر ٢٠٠٨، بينما بلغت التدابير في الاتفاقات السارية بعد ذلك ٢٣ تدبيراً. وسجلت سويسرا تدبيراً واحداً فقط في المتوسط في اتفاقات التجارة الإقليمية المعمول بها لديها قبل عام ٢٠٠٩، في حين سجلت ٢٢ تدبيراً في تلك الاتفاقات التي دخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٩ وما تلاها. وفي دراسة لـ Yann Duval وآخرون[٧] حول فعالية إجراءات تسهيل التجارة في الاتفاقيات الإقليمية في تخفيض تكلفة التجارة بين الشركاء.

أوضحت الدراسة أنه أتسع نطاق وعمق اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية والإقليمية (RTAs) التي تم التفاوض عليها على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية إلى ما هو أبعد من الوصول التقليدي إلى الأسواق والتعريفات التفضيلية لتشمل الأحكام المتعلقة بطائفة واسعة من القضايا، بما في ذلك تسهيل التجارة. حيث تعد هذه الدراسة هي محاولة لقياس مدى مساهمة أحكام تسهيل التجارة الواردة في اتفاقية تسهيل التجارة في منظمة التجارة العالمية (TFA) في خفض تكاليف التجارة. واستنتجت أنه لا يبدو أن إدراج مثل هذه الأحكام في اتفاقات التجارة الإقليمية يؤدي بشكل منهجي إلى تنفيذها، حيث وجدت أن الأحكام ذات الصلة بإطار التعاون الفني في اتفاقات التجارة الإقليمية لها تأثير كبير على حجم التبادل التجاري، كما أن تكاليف التجارة الثنائية بين أعضاء الاتفاقيات الإقليمية تنخفض بشكل كبير.

وفيما يتعلق بالدراسات التي تعرضت لبحث أثار هذا الموضوع في المنطقة العربية، فمن الملاحظ محدودية أعدادها بجانب تركيزها على الجانب المتعلق بالإجراءات الجمركية فقط، ومن بين تلك الدراسات المتوفرة نجد **دراسة لمحمد الحاج** [٨] حول إنشاء تسهيل الدعم والإصلاح التجاري في الدول العربية حيث استعرضت الدراسة المزايا والتحديات المرتبطة بتحرير وتنمية التجارة، وأهم التطورات والإصلاحات التجارية في الدول العربية في إطار الاتفاقات العربية ومجالات التسهيل والإصلاح التي تهدف إلي تقليل التكلفة وزيادة الشفافية لتنمية التبادل التجاري وذلك عبر مدخل تسهيل التجارة حيث أكدت الدراسة على التأثير الإيجابي لتلك الإجراءات على حجم التجارة نتيجة تخفيض تكلفة المبادلات Transaction cost، حيث وجد أن ضعف كفاءة الإجراءات التجارية يصاحبه تقلص أعداد المنتجات المتداولة نتيجة لصعوبة دخول منتجات جديدة إلى الأسواق نظراً لارتفاع التكاليف المصاحبة، لذا فإن تسهيل التجارة يساعد على فتح أسواق جديدة وتخفيف التركيز على أسواق محددة.

وتشير الورقة المقدم من جورج حرب حول تسهيل التجارة والتجارة العربية البينة (١٩٩٦-٢٠٠٢) [٩]، والتي تناولت تحليل التجارة العربية البنية في المنتجات الزراعية من خلال تطبيق نموذج الجاذبية لقياس تأثير التدابير الخاصة بتسهيل التجارة على زيادة نسب التبادل التجاري بين الدول العربية، حيث أشار إلى أنه بالرغم من المزايا الممنوحة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية، إلا أنها لم تنعكس بشكل كبير على نسب التبادل التجاري بين الدول العربية، الأمر الذي يشكل أهدر للموارد وعدم الاستفادة الكاملة من المزايا الممنوحة في إطار المنطقة، وقد أرجع ذلك

---

(7) Duval, Yann, Neufeld, Nora and Chorthip Utoktham (2016), "Do trade facilitation provisions in regional trade agreements matter? Impact on trade costs and multilateral spillovers", ARTNeT Working Paper Series No. 164, November 2016, Bangkok, ESCAP.

(٨) الحاج، محمد حامد (٢٠١٧)، دراسة إنشاء تسهيل لدعم الإصلاح التجاري في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

(9) Harp, Georges (2018), trade facilitation and intra, Arab trade (1996-2002) an empirical assessment.

لعدة عوامل منها عدم وجود آلية واضحة للتعامل مع القيود الغير جمركية والتي من شأنها عرقلة انسياب التجارة بين الدول العربية، وقد جاءت نتيجة نموذج الجاذبية الذي صمم لتحديد تأثير تسهيل التجارة على معدلات التبادل التجاري بين الدول العربية، حيث أتضح أن ارتفاع تكلفة التجارة وتعقد الإجراءات يؤدي إلى انخفاض معدلات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وقد أوصت الدراسة بالعديد من الإجراءات التي تؤدي إلى تبسيط إجراءات وتقليل وقت انتقال السلع الزراعية بين الدول العربية الأمر الذي له أثر كبير في تعميق التكامل الاقتصادي العربي.

ومن هنا تبدو أهمية البحث في سعيه لبيان أثر إجراءات تسهيل التجارة التي تهدف إلى تقليل وقت وتكلفة عملية التبادل التجارى عبر الحدود بشكل عام، وبين الدول العربية بشكل خاص، من خلال دراسة التأثيرات المحتملة لتحسين البيئة التجارية لزيادة معدل التدفقات التجارية، ودعم مشاركة الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية (GVCs).

أهمية البحث:

- يستحوذ موضوع تسهيل التجارة في الوقت الحالي على اهتمام كبير في الأوساط التجارية خاصة بعد دخول اتفاقية تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية حيز النفاذ في ٢٠١٧، لما لها من انعكاسات على حركة التجارة الدولية.
- لوحظ محدودية الدراسات والأبحاث العربية في مجال تسهيل التجارة.
- سعي الدول العربية لزيادة حجم التبادل التجاري فيما بينها وتطوير بيئتها التجارية على المستوى الإقليمي، الأمر الذي يستوجب دراسته بشكل علمي لتقييم أثر تسهيل التجارة على تحسين أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

مشكلة البحث

على الرغم من وجود منطقة التجارة حرة العربية الكبرى وتطبيق التعريفة الصفرية على المنتجات ذات المنشأ العربي منذ عام ٢٠٠٥ بين الدول العربية، إلا أن نسب التجارة العربية البينية ما زالت متواضعة إلى حد كبير ولم تتعد في أحسن حالاتها نسبة ١٣في المائة من تجارتها الإجمالية، وإذا ما قورنت بالتكتلات الإقليمية المماثلة نجد أنها ما زالت بعيدة عن المعدلات العالمية، كما أن نسبة مساهمة التجارة العربية إلى التجارة العالمية ما زالت ضعيفة جدا إلى الحد الذي ينبأ بوجود العديد من المشكلات في مجال التبادل التجاري لدى الدول العربية. يحاول البحث رصد طبيعة الالتزامات للدول المنضمة إلى اتفاقية تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية وانعكاس ذلك على أداء المنافذ الجمركية ونسب التجارة الدولية، ومن ناحية أخرى، الانعكاس المحتمل لإجراءات تسهيل التجارة على زيادة نسب التبادل التجاري العربي وفقا لتساؤل رئيسي نحاول الإجابة عليه في هذا البحث:

- **هل تحسن أداء الدول العربية في المؤشرات الدولية ذات العلاقة بتسهيل التجارة تنعكس على زيادة حجم التجارة العربية البينية؟**

يستلزم للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي التطرق الى الاجابة عن عدد من **التساؤلات الفرعية** التي تأتي على النحو التالي:

- ما هو تصنيف الدول العربية في مؤشرات تسهيل التجارة وطبيعة التزاماتها في اتفاق تسهيل التجارة؟
- هل يوجد علاقة بين التحسن في البيئة التجارية وزيادة معدلات التجارة بين الدول؟

فرضيات البحث: للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات على النحو التالي:

- توجد علاقة إيجابية بين تطبيق إجراءات تسهيل التجارة بين الشركاء التجاريين وحجم التجارة المتبادلة بينهم
- تؤدي إجراءات تسهيل التجارة إلى تحقيق أثر إيجابي على زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية

الهدف من البحث تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التحقق من تأثير إتفاقية تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية على زيادة التدفقات التجارية عالمياً.
- اختبار مدى الاستفادة المتوقعة من تبسيط إجراءات الحدود وتقليل وقتها والحد من تكاليف التجارة على زيادة التدفقات التجارية وجني فوائد أكبر للتجارة الدولية وإسهامها في تعميق التكامل الاقتصادي العربي.

ولتحقيق أهداف الدراسة سوف يتم اختبار نموذج إحصائي بسيط يوضح العلاقة بين إجراءات تسهيل التجارة وزيادة معدلات التبادل التجاري بين الدول العربية.

منهجية البحث

يعتمد تطبيق منهج تحليلي مقارن للتعرف على الجوانب المختلفة لاتفاقية تسهيل التجارة وأبعادها الاقتصادية المختلفة ومقارنة الترتيبات التي تم اتخاذها في تجمعات اقتصادية مختلفة بتلك التي يمكن تطبيقها في الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. مع الاطلاع على المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بتسهيل التجارة، وسوف يستخدم المنهج القياسي Econometric methodology بهدف تقدير نموذج مبسّط وذلك لتحديد أثر تطبيق عدد من الترتيبات الخاصة بتسهيل التجارة على أداء التجارة العربية، من خلال اختبار الفرضيات الموضوعة والخروج بالنتائج لاختبار صحتها.

محددات البحث

سوف يقتصر البحث على تحليل أداء إجمالي التجارة السلعية دون الخوض في التركيب السلعي لها، وسوف يغطي التحليل الإحصائي للبيانات وتحليل المؤشرات الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠، ومن حيث الشمول الجغرافي، تغطي الدراسة عدد من الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- سيتناول البحث أربعة أجزاء رئيسية، الجزء الأول **الإطار النظري لتسهيل التجارة واتفاق تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية**، والجزء الثاني **يلقي الضوء على تطور التبادل التجاري العربي البيني في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، والجزء الثالث **للتعرف على وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية ذات العلاقة بتسهيل التجارة**، والجزء الأخير **يستعرض الآثار الاقتصادية لتسهيل التجارة على التبادل التجاري بين الدول العربية من خلال نموذج إحصائي قياسي وهو نموذج الجاذبية.**

أولا: الإطار النظري لتسهيل التجارة

يقدم تسهيل التجارة من منظور **الاقتصاد الكلي**، على أنه كيفية قيام صانعي السياسات بتغيير بيئة الأعمال التجارية لتعزيز الاندماج في التجارة الدولية، بينما من منظور **الاقتصاد الجزئي** فيقدم من خلال "لوجستيات سلاسل التوريد" أي كيفية تنظيم الأعمال التجارية والقدرة على تحسين كفاءة سلاسل التوريد العالمية وفاعليته، حيث تتطلب المشاركة التنافسية الناجحة في سلاسل التوريد العالمية الانتباه إلى سياسات تسهيل التجارة المتضمنة الإجراءات التقليدية "الحدودية" والجوانب الأقل تقليدية "خلف الحدود" لبيئة الأعمال الاقتصادية، وكذلك البنى التحتية التقليدية "صلبة"، مثل الموانئ والنقل والبنية التحتية "اللينة" والأقل تقليدية، مثل المعايير والمؤسسات، ويهدف المنظوران للمساعدة في توجيه صانعي السياسات حول المزايا المتحققة من الإصلاحات في مجال تسهيل التجارة والتي قد تساعد الشركات بكل مستوياتها لتحقيق الوصول إلى الأسواق الجديدة والاندماج في سلاسل الإمداد العالمية، بما ينعكس بمزيد من الرفاهية للشعوب وزيادة في الناتج/الدخل القومي للدول.

ح

١ـ نشأة مفهوم تسهيل التجارة:

تعد عبارة تسهيل التجارة حديثة نسبياً، حيث ظهرت للمرة الأولى على المستوى الوطني من خلال دراسة أعدتها الحكومة البريطانية في مطلع الستينات من القرن العشرين، حيث قامت بخطوات تهدف إلى تبسيط إجراءات التجارة الدولية، بعد شيوع حركة نقل البضائع في حاويات كبيرة الحجم وكذلك استخدام أساطيل الطيران في التجارة، وقد خلصت الدراسة إلى أهمية المعلومات وتدفقها بين الجهات المتعاملة، وتعد أحد أكبر المعوقات التي تواجه انسياب التجارة، كما ألقت الضوء على ضرورة تبسيط ومواءمة الوثائق التجارية الورقية فيما بين الدول، وقد كان ذلك على المستوى الوطني.

أما على **المستوى الدولي**، فقد قامت الأمم المتحدة بوضع المبادئ التوجيهية بشأن ممارسات لإنشاء آليات تسهيل التجارة، والتي تمثلت في التوصية رقم ٤ بشأن هيئات تيسير التجارة الوطنية التي تم اعتمادها في ١٩٧٤ وقد تم تعديلها في ٢٠٠١ في وثيقة تحمل اسم " خلق بيئة فعالة للتجارة والنقل" [١٠]، كما نشر في عام ٢٠٠٦ دراسة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي UNESCAP[١١] حول آليات التنسيق الوطني لتيسير التجارة والنقل في المنطقة، والتي نشرت في عام ٢٠٠٧ والمبادئ التوجيهية بشأن إنشاء وتعزيز آليات التنسيق الوطني لتيسير التجارة والنقل والتي نشرت في ٢٠١١، ونستعرض فيما يلي التعريفات المتعددة لمفهوم تسهيل التجارة لإيضاح المقصود منه من منظور المنظمات الدولية وكذلك من المنظور الاقتصادي وبما يبرز أهميته في مجال التجارة الدولية.

٢ـ تعريف مفهوم تسهيل التجارة:

إن مصطلح تسهيل التجارة (TF) **Trade Facilitation** شأنه كشأن أغلب المصطلحات الاقتصادية يمكن تناوله من عدة أوجه، فتسهيل التجارة أمر فني بطبيعته يحتوى على العديد من التفاصيل المعقدة ويمتد ليشمل أموراً أخرى، كتحسين البنية التحتية للنقل والتخليص الجمركي وتحديث الإدارة الجمركية، وتم توسيع التعريف ليشمل البيئة التي تتم فيها المعاملات التجارية، ليشمل المسائل المالية المتعلقة بحركة التجارة، والبنية التحتية للنقل، وتطبيق مبدأ الشفافية والمهنية في الجمارك والبيئات التنظيمية ذات العلاقة بالتجارة، فضلاً عن مواءمة المعايير والامتثال للوائح الدولية أو الإقليمية[١٢]، وكل هذا بهدف زيادة إنسياب حركة السلع والإفراج عنها وتخليصها بما في ذلك سلع المرور العابر، وربما يتطرق إلى أهداف أوسع في التنمية الاقتصادية [١٣] والتجارة المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة SDGs، لذا عرفت **منظمة التجارة العالمية** مصطلح **تسهيل التجارة** بأنه: "تبسيط ومواءمة إجراءات التجارة الدولية" حيث تعد الإجراءات التجارية هي "الأنشطة والممارسات والإجراءات الشكلية التي ينطوي عليها جمع وعرض وإبلاغ ومعالجة البيانات المطلوبة لحركة البضائع في التجارة الدولية[١٤].

وقد جاء في دليل **تسهيل التجارة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD** أن تسهيل التجارة هي تلك التدابير التي تسعى إلى إنشاء بيئة شفافة، متسقة ويمكن توقعها للمعاملات الحدودية على أساس إجراءات وممارسات جمركية، متطلبات الوثائق لعملية الشحن والنقل واتفاقيات ومعاهدات التجارة والنقل البسيطة والموحدة"[١٥].

هناك تعريفات أخرى تذهب أبعد قليلاً من سابقتها، فقد **عرف مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال الإلكترونية UN/CEFACT تسهيل التجارة** بأنه "تبسيط الإجراءات وتوحيدها ومواءمتها وتدفقات المعلومات

---

(١٠) اللجنة الاقتصادية لأوروبا اللجنة المعنية بمركز التجارة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية- ٢٠١٥؛ الدورة الحادية والعشرون، جنيف.

(١١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي – أنشئت عام ١٩٤٧ وتضم في عضويتها ٥٣ و٩ أعضاء منتسبين.

(12) World Bank, 2003. Policy Research Working Paper 2988.

(١٣) العوامل الرئيسة في إنشاء نظام النافذة الواحدة لمعالجة الإجراءات والمعاملات الرسمية للتصدير والاستيراد في منطقة الإسكوا–النافذة الواحدة وتسهيل التجارة–٢٠١١– E/ESCWA/EDGD/2011/5

(14) World Trade Organization.١٩٩٨, World Trade Report.

(١٥)الاونكتاد ٢٠٠٦. التقرير السنوي

المرتبطة بها المطلوبة لنقل البضائع من البائع إلى المشتري وعملية الدفع"[١٦]، وقد عرف **منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ APEC**[١٧] **تسهيل التجارة** أنه: "استخدام التقنيات والإجراءات التي تساعد الأعضاء على بناء الخبرة وتقليل التكاليف التي تؤدي إلى حركة أفضل للسلع والخدمات عبر الحدود"[١٨].

بينما قسم **صندوق النقد الدولي تسهيل التجارة** لتعريفات ضيقة وواسعة، التعريف الضيق لتسهيل التجارة الذي يتعامل ببساطة مع لوجستيات النقل وإدارة الجمارك المرتبطة بالتجارة عبر الحدود، أما التعريف الواسع فهو يغطي البيئة التي تتم فيها المعاملات التجارية، والتي تشمل شفافية السياسة التجارية والتنظيم، وكذلك معايير المنتجات، والبنية التحتية لدعم التجارة، والتكنولوجيا التي من شأنها خفض تكاليف التجارة، يعتبر التعريف الواسع أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية لأنه يجسد بشكل شامل جميع التكاليف التي تنطوي عليها المعاملات التجارية الدولية [١٩] .

الملاحظ أن جميع تعريفات **تسهيل التجارة** التي سبق عرضها تشترك في أربعة محاور أساسية [٢٠]هي الشفافية، التبسيط، المواءمة وتوحيد معايير التجارة الدولية، فالرغبة في تحسين بيئة التجارة وتقليل أو إزالة أي تكلفة للمعاملات بين المتعاملين والحكومة، بحيث يكون " التبسيط هو "عملية القضاء على جميع العناصر غير الضرورية ومنع الازدواجية في الشكليات والعمليات والإجراءات؛ بينما يأتي التنسيق بمعنى مواءمة لتوحيد الشكليات والإجراءات والعمليات والوثائق على المستوى الوطني وفقاً لمعايير دولية واضحة وشفافة.

٣- اتفاقية تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية

جاء قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ أغسطس ٢٠٠٤[٢١] بالبدء في التفاوض على اتفاقية متعددة الأطراف في مجال تسهيل التجارة، وذلك من خلال تعميق الالتزامات التي وردت في اتفاقية الجات من خلال ثلاث مواد وهي ٥ ـ٨ ـ ١٠ وقد لقي الموضوع قبول وتوافق من الدول الأعضاء، وهو الأمر الذي لم نشهده منذ انطلاق جولة أوروجواي، حيث عقد الاجتماع الأول لمجموعة المفاوضات في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٤، وتركزت المفاوضات في البداية على المواد الثلاثة الواردة في اتفاقية الجات، وعلى الرغم من تعثر المفاوضات في جولة الدوحة في يوليو ٢٠٠٦ بشأن قضايا لم يتم حلها بشأن الالتزام بالوصول إلى الأسواق، خاصة في المجال الزراعي، ظل هناك إجماع كبير في مجال تسهيل التجارة ، حيث تم التوافق على اتفاق تسهيل التجارة في ٧ ديسمبر ٢٠١٣ بجزيرة بالي الإندونيسية ليكون بذلك أول اتفاق متعدد الأطراف بين جميع أعضاء منظمة التّجارة العالمية منذ عام ١٩٩٧، وعلى عكس اتفاقيات جولة أوروجواي السابقة، أو حتى اتفاقيات الجات، فإن اتفاقية تسهيل التجارة اتفاقية متعددة الأطراف تم تصميمها بطريقة تحافظ على مصالح جميع أعضاء المنظمة، حيث تختلف الاتفاقية في بنيتها ونهجها وخاصة في الجزء الخاص بالمساعدة الفنية وهي أهم عناصر نجاح هذا الاتفاق، حيث فتحت آفاق جديدة يمكن اعتبارها نموذجاً للعمل التّجاري الدولي الحديث، وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ اعتباراً من ٢٠١٧/٢/٢٢ ذلك بعد تصديق ثلثي أعضاء المنظمة [٢٢].

---

(١٦) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، OECD، ٢٠٠١.

(١٧) يُعرف منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ– اختصاره (إيبك)– باللغة الإنكليزية باسم (Asia–Pacific Economic Cooperation)واختصارها(APEC) ، كمنتدى اقتصادي إقليمي تأسس في عام ١٩٨٩، يضم واحداً وعشرين عضواً للاستفادة من ترابط دول جنوب شرق آسيا والدول المطلة على المحيط الهادئ،

([18]) Kleitz, Anthony.2010, costs and benefits of trade facilitation, OECD.

([19])Anderson& Van Win

(٢٠) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE) مقدمة تنفيذ. تيسير التجارة، منتدى للنقاش المعلومات بشأن العمل الدولي حول. قضايا. تسهيل التجارة، ٢٠١٢، ا http://www.kommers.se/SWEPRO/In-English/Basic-Principles-of-Trade-Facilitation

(٢١) مثني عبد الاله ناصر– تسهيل التجارة العربية البينية مطلب عالمي أم ضرورة اقتصاديه ٢٠٠٧– جامعة الفاتح– ليبيا– ص ٣١٩

([٢٢]) محمد رضوان، تسهيل التجارة – إطار عام بالإشارة إلى المنطقة العربية، ورشة عمل الإقليمية حول تسهيل التجارة، الأسكوا–٢٠٠٨

أ- الهدف من الاتفاقية:

تعد اتفاقية تسهيل التجارة تقدّماً كبيراً بسبب حجم المكاسب المتوقعة، والتي تنتج عن الوفر الكبير في الوقت والمال الذي ينفقه المستوردون والمصدرون في التخليص الجمركي وغيرها من الإجراءات فهي تهدف إلى تسهيل التبادل التجاريتشمل اتفاقية تسهيل التجارة مجموعة من الأحكام ما يهدف إلى الحد من التعقيدات الإدارية التي تحول دون انسياب التجارة الدولية، من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والعبور، مما يؤدي تحسين المناخ التجاري وبيئة الأعمال وزيادة الشفافية وتخفيض تكاليف المبادلات التجارية وتقليص الفترات الزمنية للعمليات التجارية، وإزالة الصعوبات والعوائق أمام المبادلات التجارية الدولية[٢٣].

ب- مضمون اتفاقية تسهيل التجارة:

تتضمن اتفاقية تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية ٢٤ مادة جُمعت تحت ثلاثة أجزاء رئيسية (جدول رقم١)، وقد جاءت الاتفاقية في الأساس لتحسين وإيضاح المواد الخامسة والثامنة والعاشرة في اتفاقية الجات، حيث قسمت كل مادة من تلك المواد إلى بنود تضم تفاصيل دقيقة لكل ما يتعلق بمجال تسهيل التجارة، فنجد المادة الخامسة انبثق عنها ١٨ بند، والمادة الثامنة إلى ٢٦ بند، والمادة العاشرة قسمت إلى ١٣ بند.

فالمادة الخامسة من اتفاقية الجات تناولت موضوع حرية العبور، حيث يسمح لأعضاء منظمة التجارة العالمية معاملة المرور العابر عبر أراضي الأعضاء معاملة تتسم بالمساواة، وتجنب وضع إيه معوقات أو قيود أما حركة الترانزيت، حيث لا يجوز فرض رسوم جمركية أو عبور أو رسوم أخرى عند العبور لضمان القضاء على التأخيرات أو القيود غير الضرورية، كما تضمنت أحكام هذه المادة أيضًا أن تكون جميع الرسوم الأساسية معقولة، ووفقا لمعاملة الدولة الأكثر رعاية (MFN) التي تعتبر المبدأ الحاكم لجميع الرسوم المفروضة على حركة المرور العابر.

بينما جاءت **المادة الثامنة** – لتتناول الرسوم والإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير، على أن تعكس الرسوم تكلفة الخدمات المقدمة مع السعي لتقليل عدد ونوع الرسوم؛ وكذلك تبسيط الإجراءات والوثائق، حيث يجب ألا تتضمن رسوم الاستيراد والتصدير تدابير حماية غير مباشرة أو مزايا ضريبية مثل ضرائب الاستيراد، كما تضمنت المادة الثامنة فرض عقوبات معقولة على مخالفة اللوائح الجمركية أو المتطلبات الإجرائية والالتزام بتقليل مستندات الاستيراد/التصدير.

والمادة العاشرة الخاصة بالنشر وإدارة الإجراءات التجارية، وكيفية إدارة القوانين وعملية الاستئناف، حيث تتعلق الأحكام الرئيسية المتعلقة بنشر وتوصيل اللوائح التجارية ومتطلبات النشر السريع للقوانين واللوائح والقرارات القضائية والأحكام الإدارية التي تؤثر على الواردات والصادرات.

ومما سبق، فأن اتفاقية تسهيل التجارة جاءت لتعمق تلك الالتزامات الواردة في المواد الثلاث الواردة في اتفاقية الجات، والدخول في تفاصيل أكثر من أجل تحقيق المزيد من التبسيط/ التوحيد لإجراءات التبادل التجاري عبر الحدود (واستخدام أنظمة تقييم المخاطر، ونظام النافذة الواحدة، ووضع الأطر للتنسيق بين الوكالات الحدودية، واعتماد نظام التاجر المعتمد، والحث على أن تكون الرسوم مرتبطة بالخدمة المقدمة وليس حسب القيمة، وميكنة الجمارك بما في ذلك دفع الرسوم الجمركية أو الرسوم والمصاريف الأخرى، وتقليل وقت المعالجة القياسي للإفراج عن البضائع، قبول المعلومات المتاحة تجاريًا.

[٢٣] محمد رضوان، تسهيل التجارة - إطار عام بالإشارة إلى المنطقة العربية، ورشة عمل الإقليمية حول تسهيل التجارة، الأسكوا-٢٠٠٨

جدول (١) مصفوفة الأحكام الأساسية لاتفاقية تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية

	بنود اتفاقية تسهيل التجارة	المواد ذات العلاقة باتفاقية الجات	مضمون الأقسام
القسم الأول			
المادة ١	نشر وإتاحة المعلومات	المادة العاشرة من الجات: نشر وإدارة اللوائح التجارية	يشمل المواد من ١ إلى ١٢ المتضمنة الالتزامات المتعلقة بتسهيل التجارة التي جاءت لتعمل على ضبط الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الإدارات الجمركية للدول الأعضاء أثناء عمليات الاستيراد والتصدير، والمتضمنة الأحكام المتعلقة بمتطلبات نشر المعلومات، والمشاورات السابقة لوضع القوانين والنظم، إجراءات المراجعة والأحكام المسبقة الصادرة قبل عمليات الاستيراد والتصدير، والطعن، وتحسين النزاهة وعدم التمييز والشفافية، وضبط الإتاوات والرسوم المستحقة أثناء الاستيراد والتصدير، وظروف الإفراج والتخليص الجمركي، والتنسيق فيما بين الوكالات الحدودية، وحركة السلع المعدة للاستيراد تحت الرقابة الجمركية، والإجراءات الشكلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والترانزيت، وحرية العبور (الترانزيت)، والتعاون الجمركي.
المادة ٢	إتاحة الفرصة للتعليق وتقديم المعلومات والتشاور		
المادة ٣	القرارات/ الأحكام المسبقة		
المادة ٤	إجراءات الاستئناف أو المراجعة		
المادة ٥	تدابير أخرى لتعزيز النزاهة وعدم التمييز والشفافية		
المادة ٦	الضوابط حول الجزاءات والرسوم المفروضة على الاستيراد والتصدير أو ذات الصلة بهما	المادة الثامنة من الجات: الرسوم والإجراءات المرتبطة بالاستيراد والتصدير	
المادة ٧	الإفراج عن البضائع وتخليصها		
المادة ٨	التعاون بين الجهات المسؤولة عن الحدود		
المادة ٩	حركة البضائع المعدة لاستيرادا تحت رقابة الجمارك		
المادة ١٠	الإجراءات والنماذج المتعلقة بالاستيراد والتصدير والعبور		
المادة ١١	حرية العبور	المادة الخامسة من الجات: حرية العبور	
المادة ١٢	التعاون الجمركي	التزامات جديدة	
القسم الثاني			
المادة ١٣	الأحكام العامة		**القسم الثاني**: يشمل البنود من ١٣ إلى ٢٢ من التدابير التي تتيح مرونة كبيرة في تنفيذ الالتزامات المتضمنة بالاتفاقية للبلدان النامية والأقل نموا، وآليات تقديم المساعدة الفنية في إطار المعاملة التفضيلية لصالح البلدان النامية.
المادة ١٤	فئات الأحكام		
المادة ١٥	الإخطارات التطبيق لفئة أ		
المادة ١٦	الإخطار بالمواعيد المحددة لتنفيذ الفئة ب والفئة ج		
المادة ١٧	آلية التحذير المبكر: تمديد تواريخ تنفيذ أحكام الفئتين "ب "و "ج"		
المادة ١٨	تطبيق الفئة "ب "و "ج"		
المادة ١٩	التحويل بين الفئتين "ب "و "ج"		
المادة ٢٠	فترة سماح لتطبيق التفاهم على القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات		
المادة ٢١	تقديم المساعدة والدعم لبناء القدرات		
المادة ٢٢	معلومات عن المساعدة والدعم لبناء القدرات ليتم تقديمها إلى اللجنة		
القسم الثالث			
المادة ٢٣	الترتيبات المؤسسية		**القسم الثالث:** يتعلق بالجوانب المؤسسية والتنفيذية، منها إنشاء لجنة تيسير التجارة ضمن أجهزة منظمة التجارة العالمية مكونة من الدول الأعضاء ومعنية بمتابعة ومراقبة تنفيذ الاتفاقية، بالإضافة إلى إنشاء لجنة وطنية من قبل الدول الأعضاء مكونة

بنود اتفاقية تسهيل التجارة		المواد ذات العلاقة باتفاقية الجات	مضمون الأقسام
			من الجهات والقطاعات المعنية بتسهيل التجارة والتي يعهد إليها بالتنسيق ومتابعة تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني.
المادة ٢٤	الأحكام الختامية		
الملحق ١: نموذج الإخطار بموجب الفقرة ١ من المادة ٢٢			
وقد أتاحت الاتفاقية للدول الأعضاء حق تعيين تلك الالتزامات بشكل اختياري ضمن الفئات الثلاث التالية، وذلك حسب فترات التنفيذ التي تراها مناسبة لها			
(فئة A) تشمل الالتزامات التي تقرر الدولة تنفيذها مباشرة بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ، مع إخطار منظمة التجارة العالمية بقائمة لها. (في غضون عام واحد للدول الأقل نموا)		(فئة B) تشمل الالتزامات التي تقرر الدولة تنفيذها بعد مرور فترة انتقالية معينة، مع إخطار منظمة التجارة العالمية بقائمة لها والفترة الزمنية الانتقالية المزمع بدأ التنفيذ بعدها	(فئة C) تشمل الالتزامات التي تقرر الدولة تنفيذها بعد فترة زمنية تحددها وبعد الحصول على المساعدة الفنية لبناء قدرات تمكنها من التنفيذ، مع إخطار منظمة التجارة العالمية بقائمة لها.

معد من قبل الباحث.

٤- إنعكاسات أتفاقية تسهيل التجارة على تدفقات التجارة العالمية

إن تحرير التجارة العالمية أصبح منهجية عمل منذ بدايات حقبة الجات، والتي بدأت بعملية تخفيض التعريفات الجمركية وغيرها من إزالة أشكال الحماية التجارية عبر مفاوضات متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية ومن خلال إنشاء عدة أشكال اتفاقيات التجارة الإقليمية (RTAs) التي ساهمت في إلغاء كم الهائل من التعريفات لتحسين تدفق التجارة العالمية. ولكن مع التطورات التي شهدتها الساحة التجارية أدرك الاقتصاديون والتجاريون وكذلك المنظمات التجارية أهمية الالتفات إلى موضوعات ذات أثر أكبر على حركة التجارة وهي تكاليف التجارة والحاجة إلى تبسيط الحواجز غير الجمركية وتسهيل إجراءات التبادل التجاري، فقد أظهرت العديد من الدراسات أن تكاليف الحواجز غير التعريفية تمثل حوالي ٢١٩ في المائة أكثر من تكلفة الإنتاج، وهذا يعني إضافة ٢ دولار تقريبًا لكل دولار يتم إنفاقه على الإنتاج [٢٤].

تهدف اتفاقيه تسهيل التجارة TF في إطار منظمة التجارة العالمية في الأساس إلى تقليل تكلفة التجارة والوقت المستغرق في عملية الاستيراد والتصدير، وتحسين التعاون بين الإدارات الجمركية على المستوى الدولي والإقليمي، وكذلك تعزيز القدرات الفنية وبناء القدرات للدول النامية والأقل نمواً. وفي حال التنفيذ الكامل للاتفاقية TFA فإن لها القدرة على تقليل زمن الاستيراد بأكثر من نصف يوم(تخفيض بنسبة ٤٧ في المائة) ومن زمن التصدير لمدة يومين تقريباً (تخفيض ٩١ في المائة) [٢٥]، كما يشير تقييم الأثر المحتمل لتنفيذ التدابير الواردة في الاتفاقية TFA أنها يمكن أن تقلل تكاليف التجارة بمتوسط ١٤,٣ في المائة ويعزز التجارة العالمية بما يصل إلى ١ تريليون دولار سنويًا، مع تحقيق أكبر المكاسب في البلدان الأكثر فقرا [٢٦].

([24])Ahmed Al Shamakhi, Abdallah Akintola, and Houcine Brougham, Assessing the Impact of WTO Trade Facilitation Agreement on Oman's Economy-2018.

([25]) Hill berry and zhang, 2015.

([26]) Moise and sorescu, 2019.

بناء على المؤشرات التي أطلقتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فإن تخفيض التكلفة التجارية بعد الالتزام الكامل بالاتفاقية يتراوح ما بين ٩,٦ في المائة إلى ٢٣ في المائة، بمتوسط تخفيض يصل إلى ١٤,٥ في المائة بمتوسط يتراوح بين ١٠ و ١٨ في المائة حسب طبيعة مجموعات الدول(٢٧)، حيث يقدر كحد أقصى بنحو ٢١ بالمائة في الدول النامية و١٣ بالمائة للدول مرتفعة الدخل(٢٨)، بحيث تتراوح مكاسب الصادرات العالمية من التنفيذ الكامل لاتفاقية التجارة الحرة من ٧٥٠ مليار دولار إلى أكثر من ٣,٦ تريليون دولار سنويًا، بالنظر إلى الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، كما تقدر منظمة التجارة العالمية أنها قد تزيد من نمو الصادرات العالمية بنسبة ٢,٧ في المائة سنويًا ونمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأكثر من ٠,٠٥ في المائة سنويًا، لذا أكدت العديد من الدراسات أن الوفورات الناجمة عن تسهيل التجارة تفوق تلك الناجمة عن تحرير التجارة، فتسهيل التجارة يؤدي إلى تعزيز التنافسية الاقتصادية وجذب الاستثمار وتعزيز التجارة وخلق فرص العمل وزيادة رفاهية الأفراد.

ثانيا: تطور التبادل التجاري العربي البيني في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

١- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جاء كنتيجة لإخفاق محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية التي سبق الإشارة إليها، لذا جاءت هذه المحاولة في سياق مختلف عن كافة أشكال التعاون الإقتصادي بين الدول العربية السابقة، ففي بداية التسعينات وتماشيا مع المتغيرات الأقتصادية العالمية، كان لابد من تصحيح مسار التعاون الأقتصادي بين الدول العربية وفقا للنظام الدولي الذي أرتسها منظمة التجارة العالمية، ببداء التفاوض لإقامة منطقة تجارة حرة(٢٩) (منطقة تجارة حرة تقوم فيها الدول الأعضاء بإزالة العوائق التجارية بينها ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة به بالنسبة إلى الدول الأخرى) وذلك أستنادا على المادة الرابعة والعشرون من اتفاقية الجات، التي منحت فترة عشر سنوات قابلة للتمديد إلي ١٢ سنة لإقامة شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الإقليمي للدول النامية(٣٠)، من خلال العمل على وضع برنامج تنفيذي وزمني لإقامة المنطقة استنادا إلى مبادئ وأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، فضلا أيجاد آليات لمتابعة تنفيذ الاتفاق والسير نحو إزالة العوائق الجمركية بين الدول العربية.

لذا تعد إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المحاولة الأكثر نجاحا، وذلك نظرا كونها اتخذت المنهج العلمي في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، والبدء في بناء قاعدة هرم التكامل الاقتصادي والتدرج في تحرير التجارة بين الدول العربية، أخذا في الاعتبار الاتفاقيات الدولية المنظمة لخارطة التجارة العالمية والتي من شأنها توضيح المسار الذي يتوجب على الدول اتخذه لتحرير التجارة فيما بينها، مع توافر الإرادة السياسية العربية التي شكلت مناخ إيجابي لتعزيز التعاون الأقتصادي وتحقيق مزيد من الأندماج بين الدول العربية، حيث يعد المجلس الأقتصادي والأجتماعي (السلطة الأعلى الممثل من الدول العربية الأعضاء بجامعة الدول العربية) بصوت لكل دولة وفقا للمادة الثالثة من ميثاق جامعة الدول العربية حيث ما يقرره بالإجماع يكون ملزما على كل الدول الأعضاء، وما يقره بالأغلبية يكون ملزما لمن يقبله، وفي كلتا الحالتين تنفذ القرارات في كل دولة وفقا لنظمها السياسية وفقا للمادة السابعة من الميثاق، لذا تعد السلطة العليا في العمل العربي المشترك هي للدول الأعضاء وليس للسلطة إقليمية للجامعة أو مؤسساتها(٣١).

(27) Link: https://www.oecd.org/trade/topics/trade-facilitation/

(28) Annual report OECD, 2015.link: https://www.oecd.org/trade/topics/trade-facilitation/

(٢٩) حنان بالراشد- (٢٠١٥) دور التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البنية كأداة مساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي- رسالة ماجستير- جامعة عين شمس.

(٣٠) معراج هواري (٢٠٠٧)- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي- مركز الدارسات الإقليمية.

(٣١) ميثاق التعاون الاقتصادي للدول العربية – وثائق جامعة الدول العربية.

٢- مراحل إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إنطلقت جهود الدول العربية المشتركة الجادة إلى بناء قاعدة هرم التكامل الأقتصادي العربي، وبناء تكتل أقتصادي يتسق مع النظريات الأقتصادية في التكامل، وفقا لأحداث للممارسات العالمية آنذاك، حيث تم طرح ثلاث بدائل أن ذاك والتي جاءت على النحو التالي [٣٢]:

البديل الأول: دمج المناطق الحرة القائمة بين الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية.
البديل الثاني: ربط وتطوير الاتفاقيات التجارية الثنائية القائمة، والربط بعضها البعض.
البديل الثالث: إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبما يتماشى مع أحكام منظمة التجارة العالمية.

كان **البديل الثالث** هو الأفضل والذي تم التوافق حوله، إذ لن تستطيع الأتفاقيات التجارية الثنائية بين الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الاحتفاظ بهذه المعاملة التفضيلية دون منحها لباقي الدول الأعضاء في المنظمة بموجب مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، فضلاً عن أن مقومات نجاح الترتيبات الإقليمية أصبحت هي الأنسب لتلك المرحلة، وأستناداً على أحكام المادة ٢٤ من أتفاقية "الجات" التي تفيد بحق الدول في إنشاء تكتل إقليمية تمنح مزايا إضافية تفوق الممنوحة في إطار المنظمة تم بدء التفاوض على إنشاء منطقة تجارة حرة عربية.

جاء القرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية [٣٣] رقم ١٣١٧ في ١٩ فبراير ١٩٩٧ في الدورة ٥٩ والتي أطلق عليها دورة "انطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، وقد تضمن البرنامج التنفيذي ما يلي [٣٤]:

- جدول زمني لتطبيق تخفيض تدريجي على الضرائب الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بهدف إزالتها تماماً خلال فترة ١٠ سنوات تنتهي في أول عام ٢٠٠٧، وقد تم اختصار الفترة فيما بعد لتكتمل إزالة كافة القيود الجمركية على السلع العربية مع مطلع عام ٢٠٠٥.
- إلغاء القيود الاستيرادية غير التعريفية.
- تبادل المعلومات والبيانات عن التجارة العربية.
- وضع آلية لتسوية المنازعات التجارية بين الدول العربية.
- منح الدول الأقل نمواً معاملة تفضيلية.
- التشاور حول أنشطة المرتبطة بالتجارة والبحث العلمي والتشريعات وحماية حقوق الملكية الفكرية.

٣- المبادئ الأساسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

نجحت الدول العربية في إرساء قواعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي بدأت ٦ دول أعضاء، ثم وصلت فيما بعد إلى ١٨ دولة عضو [٣٥]، وذلك بما لا يتعارض مع المبادئ الأساسية التي أرتسها منظمة التجارة العالمية، والتي يعد أهمها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطارها الإقليمي، ومبدأ المعاملة الوطنية، كما أنها منحت مرونة في مراحل التطبيق للدول الأقل نمواً وهي (السودان، فلسطين، اليمن)، حيث أستهدفت المنطقة في الأساس زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء ومحاولة التكامل حسب الميزة النسبية لكل دولة، ومن ثم خلق بيئة تجارية جاذبة للأستثمار للدخول إلى الأسواق العربية التي تتسم بكونها كبيرة الحجم وأستهلاكية، وقد تميزت تجربة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عن التجارب الأخرى التي سبقتها بتوافر عدة جوانب إيجابية [٣٦] هي:

---

(٣٢) تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية.
(٣٣) المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية السلطة الأعلى في اتخاذ القرار بجامعة الدول العربية في الشؤون الاقتصادية.
(٣٤) البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
(٣٥) أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حالياً ١٨ دولة عربية هي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، السودان، سورية(معلقة)، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن، والجزائر.
(٣٦) أسماعيل، محمد وقاسم، جمال.٢٠٢٠، سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي– العدد ٦٦.

١- الإرادة السياسية العربية نحو إقامتها وإنجاحها.
٢- السند القانوني لإقامتها " اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري للدول العربية الموقعة عام ١٩٨١.
٣- الإطار المؤسسي الفاعل للإشراف على تنفيذ التزامات الدول الأعضاء.
٤- التوافق الزمني مع تطبيق العديد من الدول العربية برامج للإصلاح الاقتصادي والتوجه إلى السوق والخصخصة.
٥- الحتمية التي تفرضها الظروف الدولية على الدول العربية بأن يكون لها تجمع اقتصادي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية، إلى جانب ضرورة الالتزام بمبادئ منظمة التجارة العالمية مما سيسهل إمكانية الالتزام بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
٦- وجود آليات للمتابعة والرصد للتطبيق الفعلي للمنطقة.

٤- المكتسبات المتحققة من إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز النفاذ في عام ٢٠٠٥، ومع الإلتزام باستكمال أركان المنطقة من خلال عمل اللجان المعنية، وقد تحققت مكتسبات جاءت على النحو التالي:

أ) إزالة الرسوم الجمركية:

قد تم تطبيق الإعفاءات الجمركية على المبادلات التجارية بين الدول العربية، وقد أودعت الدول العربية لدي الأمانة العامة البلاغات الرسمية الخاصة بالإعفاءات الجمركية للسلع العربية المنشأ[٣٧]،باستثناء دولة فلسطين فهي معفاة من تطبيق أي تخفيضات على وارداتها من الدول الأعضاء بينما يتم إعفاء كافة الصادرات الفلسطينية إلى الدول العربية من كافة الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل طبقا لقرار القمة العربية بتونس رقم ٢٧٤ لسنة ٢٠٠٤، كما تم إلغاء كافة الاستثناءات الممنوحة للدول الأعضاء في ٢٠٠٢/٩/١٦، **وتم تحديد معاملة منتجات المناطق الحرة** حيث لا تخضع السلع والمنتجات التي يتم إنتاجها داخل المناطق الحرة لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة، أي لا تخضع لأي تخفيضات أو إعفاءات جمركية.

ب) قواعد المنشأ:

تعد قواعد المنشأ من الأركان الهامة في الاتفاقيات الإقليمية، حيث يتم تحديد المعاملة التفضيلية للسلعة وفقا لمنشائها بين الدول الأعضاء في الترتيبات الثنائية أو الاتفاقات الإقليمية، وفي إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تم إقرار نسبة القيمة المضافة لا تقل عن٤٠٪ كقاعدة عامة لإكتساب السلعة المنشأ العربي، وقد تعثر التوافق حول قواعد منشأ تفصيلية لسنوات طويلة، والتي كانت من العوائق الأساسية التي تواجه التطبيق الكامل للمنطقة، حتى تم الاتفاق على إقرارها بشكل كامل من المجلس الإقتصادي والإجتماعي في يونيو ٢٠٢١، ليكتمل بذلك ركن أساسي وهام في بناء المنطقة[٣٨].

ج) آلية المعالجات التجارية:

تهدف آلية المعالجات التجارية في إطار المنطقة إلى تمكين الدول الأعضاء من اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة حالات الإغراق والدعم والوقاية، وبشكل لا يتعارض مع الالتزامات الدولية والإجراءات التي تتخذها الدول منفردة لمواجهة تلك الحالات، حيث تم وضع سياسة تجارية مشتركة تقوم على مبادئ موحدة في إطار المنطقة فيما يخص الإجراءات حماية الأسواق من عمليات الإغراق وحماية الصناعة المحلية من الواردات المغرقة والمدعومة والوقاية من الزيادة في الواردات، والتي بدوره تكون أداة للدفاع عن صادرات العربية التي تتعرض لتحقيقات المعالجات التجارية، وقد تم إعتمادها[٣٩] من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ٢٠٢٠.

---

(٣٧) إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى– قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٣١٧. د ع ٥٩، بتاريخ ٢/١٩ /١٩٩٧.

(٣٨) جامعة الدول العربية -الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي – إدارة التكامل الاقتصادي العربي)، الأحكام العامة وقواعد المنشأ التفضيلية والمعتمدة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(٣٩) جامعة الدول العربية – المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته ١٠٦.

د) **آلية تسوية المنازعات:**

تعتبر آلية تسوية المنازعات من الأركان الضرورية في أي تكتل أقتصادي، وتزداد أهميتها مع زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول أعضاء المنطقة، حيث يساعد وجود آلية لتسوية المنازعات التجارية التي قد تنشأ بين الأطراف المتعاملة في المنطقة، وسرعة البت في القضايا التي تكون موضوع خلاف بين الشركاء التجاريين حتى لا تتعرض مصالحهم الإقتصادية للضرر. وقد تم التوافق على لائحة القواعد الإجرائية المتعلقة بالية بفض المنازعات بين الدول العربية منذ عام ٢٠٠٤، إلا أنه لوحظ وجود عدة جهات تتنازع الصلاحيات لفض المنازعات التجارية بين الدول العربية، هي: المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة تسوية المنازعات ولجنة التنفيذ والمتابعة ومحكمة الاستثمار العربية، وبالتالي تتشتت الصلاحيات وتضيع المسؤوليات والاختصاصات بين هذه الجهات ويستغرق حل المنازعات وقتاً طويلاً وجهداً كبيرا وكلفة باهظة الأمر الذي يؤدي إلى التأثير السلبي على التجارة العربية البينية وعدم اللجوء لهذه الآلية منذ إقرارها، وعليه فقد سعت الدول الأعضاء في المنطقة في توحيد هذه المرجعيات ودمجها في مرجعية واحدة وتوسيع صلاحيات محكمة الاستثمار العربية لتشمل فض المنازعات التجارية بين الدول العربية، الأمر الذي استوجب إعادة النظر في الآلية المشار إلية وتحديثها بالشكل الذي يسهل على الدول اللجوء إليها في حال وجود نزاع، وقد كلفت اللجنة المعنية بتطوير الآلية على النحو الذي يتوافق مع المتغيرات الدولية وأفضل الممارسات في هذا الشأن.

ه) **الشفافية والمعلومات حول التعامل أو التبادل التجاري بين الدول الأعضاء:**

وفقاً للعديد من الدراسات والاستبيانات أكد القطاع الخاص أنه يعاني من عدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية وأهمها تلك المتعلقة بالإجراءات الجمركية والنقل والترانزيت والخدمات المصرفية والتأمين والاستثمارات، كذلك هناك نقص في المعلومات المتعلقة بالأسواق العربية والسلع المختلفة وأنماط الاستهلاك والمواصفات والمقاييس والنوعية والجودة، كما أن هناك ضعف في الإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية والسياسات الاقتصادية المختلفة التي تشكل عنصراً أساسياً في عملية تبادل التجاري في المنطقة، وهذا الغياب ينجم عنه انعكاس سلبي يؤثر على أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واستجابة من الدول العربية لمعالجة هذا العائق، اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي[٤٠] آلية للشفافية والإخطارات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي تتضمن الالتزام بالإفصاح عن إيه إجراءات ذات علاقة بالتجارة وكذلك الالتزام بتوفير الروابط الإلكترونية التي توفر المعلومات لكافة الأطراف المعنية، وكذلك نقاط اتصال للتواصل ما بين الدول الأعضاء في حال وجود أية معوقات ومشكلات تواجه التجارة العربية البينية.

و) **إنشاء فرق ولجان فنية متخصصة**

لم تغفل الدول العربية عن إدماج الموضوعات ذات الصلة بالتجارة في دائرة التعاون والتنسيق العربي، حيث أنشي الفريق العربي للمختصين في مجال المنافسة ومنع الاحتكارات، ليتولى التنسيق بين الدول العربية في مجالات المنافسة وقد أصدرا دليل استرشادي لقانون المنافسة في الدول العربية، وكذلك إنشي الفريق العربي لحماية المستهلك، المعني بتوحيد الرؤي والتنسيق بين أجهزة حماية المستهلك في الدول العربية، وكذلك الفريق العربي لسلامة الغذاء الذي يقوم بدور استشاري للوصول إلى تنسيق مواءمة تدخلات أنظمة سلامة الغذاء وتقييم المطابقة وسلامة الغذاء والتوافق عليها والالتزام والعمل على تنفيذها من قبل أجهزة الرقابة والتفتيش في المنطقة العربية متضمنة معايير موحدة لسلامة الغذاء، من أجل الحد أو تخفيف مخاطر سلامة الغذاء وتفعيل إدارة المخاطر المعنية بهذا الشأن.

٥- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأثرها على التجارة العربية البينية

إن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جاء كنتيجة لإخفاق محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، حيث جاءت في سياق مختلف عن كافة أشكال التعاون الاقتصادي بين الدول العربية السابقة، ففي بداية التسعينيات وتماشيا مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، كان لا بد من تصحيح مسار التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وفقا للنظام الدولي الذي أرثته منظمة التجارة العالمية، لذا تعد إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المحاولة الأكثر نجاحا، وذلك نظرا لكونها اتخذت المنهج العلمي في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، والبدء في بناء

(٤٠) جامعة الدول العربية – المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته ١٠٢، بموجب قرار رقم ٢١٩٠ بتاريخ ٢٠١٨/٩/٦.

قاعدة هرم التكامل الاقتصادي والتدرج في تحرير التجارة بين الدول العربية[٤١]، لذا يعتبر عام ٢٠٠٥ هو بداية التطبيق الفعلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث أصبحت السلع عربية المنشأ لا تخضع لأية رسوم جمركية منذ ذلك الوقت، ولغرض تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأثر إقامتها على نمو معدلات التجارة البينية، سوف يتم تحليل التجارة البينية العربية (الصادرات والواردات) في مرحلتين: الأولى من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠، والمرحلة الثانية من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٠.

١- أداء التجارة العربية البينية (السلعية) خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠:

لتقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في العشر سنوات الأولي بعد دخول المنطقة حيز النفاذ والجدول التالي يوضح حجم التجارة العربية البينية على النحو التالي:

جدول (٢) تطور أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠

السنوات / المؤشرات	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
متوسط التجارة العربية البينية	٤٦,٢	٥٦,١	٦٧,٤	٩٠,٩	٧٤,٦	٧٧,٤
الصادرات العربية البينية	٤٨,٣	٥٨,٦	٧١,٧	٩٥,٠	٧٦,٨	٧٧,٧
الواردات العربية البينية	٤٤,١	٥٣,٦	٦٤,٠	٨٦,٩	٧٢,٤	٧٧,٢
نسبة مساهمة التجارة البينية إلى الإجمالية	%10.55	%10.80	%10.4	%9.87	%10.72	١٠,٢٠٪
نسبة مساهمة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية	٨,٥	٨,٥	٨,٩	٨,٩	١٠,٦	٨,٦
نسبة مساهمة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية	١٢,٦	١٣,٤	١١,٩	١٢,٩	١٢,٢	١١,٨

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد لسنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠.

يوضح الجدول السابق، أن قيمة الصادرات العربية البينية بلغت في عام ٢٠٠٥ ما قيمته ٤٨,٣ مليار دولار، والواردات ٤٤,١ مليار دولار ليبلغ مساهمة التجارة العربية البنية إلى أجمالي التجارة العربية ما نسبته ١٠,٥٥ في المائة من أجمالي التجارة العربية مع دول العالم، وقد حققت زيادة بنسبة ٢٢,٥ في المائة حيث كان متوسط التجارة العربية البينية في عام ٢٠٠٤ كان في حدود ٣٣,٨ مليار دولار، وقد شهد عام ٢٠٠٨ طفرة في حجم التجارة البينية حيث وصلت إلى نحو ٩٠ مليار دولار، فقد نمت الصادرات بنحو ٢٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٧، بينما لتداعيات الأزمة الاقتصادية عاودت الانخفاض حتى مع نهاية عام ٢٠١٠ لتصل إلى ما قيمته ما قيمته ٧٧,٧مليار دولار مقابل ٧٧,٢ مليار دولار قيمة الواردات العربية البينية لتبلغ قيمة التجارة العربية البينية ١٠,٢٠٪من إجمالي التجارة الإجمالية العربية، وهنا نلاحظ تطور في حجم الصادرات والواردات العربية بينما تظل نسبة مساهمة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة العربية هي نفسها تقريبا.

وبالنظر إلى نسب نمو التجارة العربية البينية منذ عام ٢٠٠٥ بعد فرض التعرفة الصفرية على المنتجات ذات المنشأ العربي، سنجد أن الخمس سنوات الأولى قد حققت متوسط النمو ١٩,٥ ٪ على الرغم من التراجع النسبي في عام ٢٠٠٩ كأثر مباشر لأزمة الاقتصاد العالمي (أزمة الرهن العقاري)، فيتضح من ذلك أنه بعد الوصول التي التعرفة الصفرية للمنتجات العربية، ساهم ذلك في زيادة معدلات التبادل التجاري البيني العربي بشكل تدريجي على مر السنوات، ولكن نسبة مساهمة التجارة العربية البينية إلي إجمالي التجارة ما زالت متواضعة، وربما يرجع هذا إلى عدة عوامل، من أهمها تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي للمنطقة العربية بعد الأزمة العالمية ٢٠٠٨ نتيجة لعدم استقرار أسعار النفط، وتراجع واردات السلع الاستثمارية والوسيطة، وكذلك ارتفاع تكلفة التمويل نظرا لنقص الائتمان المصرفي المتاح للمصدر والمستورد للسلع العربية، علاوة على عدم استكمال أركان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على النحو الأمثل.

(٤١) ميثاق التعاون الاقتصادي للدول العربية – وثائق جامعة الدول العربية.

٢- أداء التجارة العربية البينية (السلعية) خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٠:

لتقييم الفترة الثانية لإداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تشمل عشر سنوات بدءاً من عام ٢٠١١ إلى ٢٠٢٠ الموضحة في (جدول٣).

جدول (٣): تطور أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠: مليار دولار

السنوات / المؤشرات	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
متوسط التجارة العربية البينية	١٠٢,٠	١١٠,٧	١١٩,٤	١٢٠,٦	١٠٦,٤	٩٨,٠	١٠٣,٢	١٠٩,٦	١١٢,٠	٩٢,٧
الصادرات العربية البينية	١٠٣,٩	١١١,٠	١١٦,١	١٢٠,٨	١٠٦,٥	٩٧,٤	١٠٤,٩٩	١٠٨,٧	١١٢,٣	٩٤,٥
الواردات العربية البينية	١٠٠,١	١١٠,٥	١٢٢,٦	١٢٠,٥	١٠٦,٤	٩٨,٧	١٠١,٥	١١٠,٥	١١١,٨	٩١,٠
نسبة مساهمة التجارة البينية إلى الإجمالية	١٠,٥	١١,٤	١١,٨	١٢,٦	١١,٣	١٠,٣	١١,٠	٩,٩	١١,١	١٣,٣
نسبة مساهمة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية	٨,٧	٨,٤	٨,٧	٩,٧	١٢,٤	١٢,٢	١١,٠	٩,٩	١١,١	١١,٩
نسبة مساهمة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية	١٣,٦	١٣,٦	١٣,٦	١٣,٠	١٢,٣	١٢,٢	١٢,٥	١٣,٤	١٣,٣	١٣,٢

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد لسنوات ٢٠١١-٢٠٢٠، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الفصل الثامن.

مما سبق، نرى أن معدل نمو التجارة العربية البينية بلغ نسبة تقدر ب ٤,٢ في المائة خلال الفترة ٢٠١١ إلى ٢٠١٥، ولعل السبب الأساسي في تراجع معدلات التجارة في المنطقة العربية هو تراجع صادرات النفط، بالإضافة إلى المشكلات الجيوسياسية التي مرت بها المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١، حيث عاودت الصادرات العربية الارتفاع في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ لتصل إلى قمة جديدة في عام ٢٠١٤ حيث سجل متوسط التجارة العربية البينية في هذا العام ١٢٠ مليار دولار، ثم شهدت التجارة العربية البينية انخفاضاً خلال الفترة ٢٠١٥ و٢٠١٦ سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات، ثم ارتفاع خلال الفترة من عام ٢٠١٧ إلي ٢٠١٩، وقد عاود الانخفاض بشكل ملحوظ في الأعوام التالية لتصل إلى ٩٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ وهو ما يقترب لمستويات التجارة في عام ٢٠٠٨.

في عام ٢٠٢٠، وتداعيات أزمة كوفيد -١٩ انخفضت قيمة الصادرات السلعية للدول العربية بنسبة ١٠,٨ في المائة لتصل إلى ٩٠٢,٤ مليار دولار أمريكي، وبلغت وارداتها ٧٠٩,٦ مليار دولار أمريكي بانخفاض قدره ١٢,٨ في المائة، حيث سجل الميزان التجاري السلعي فائضًا قدره ١٩٢,٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠ مقارنة بفائض قدره ١٩٧,٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة ٢,٥ في المائة عن عام ٢٠١٩، وبلغ إجمالي التجارة البينية للدول العربية ٢٣١,٧ مليار دولار أمريكي. ١٤,٣ في المائة من إجمالي الصادرات و١٤,٥ في المائة من إجمالي الواردات.

في هذا السياق، وبعد مراجعة متوسطات التجارة العربية البينية خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٠، يمكن أن نستخلص أن تنامي حجم التجارة العربية البينية بداية من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٢٠ بمقدار ٣٤٠ في المائة [٤٢] أي حاولي ثلاث مرات ونصف، على الرغم من وجود انخفاضات في السنوات ٢٠٠٩ - ٢٠١٥ نتيجة للهزات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي في أزمة الرهن العقاري، وتداعيات الربيع العربي في عام ٢٠١١ والتي انعكست على حجم التبادل التجاري، وكذلك تأثرت حركة التجارة في عام ٢٠٢٠ بأزمة كوفيد-١٩ لتعود لنفس مستوياتها في عام ٢٠٠٨، وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت الصادرات والواردات العربية البينية ارتفاعاً مطردا ولكنه يسير بوتيرة ضعيفة، وقد يرجع ذلك إلى عدة عوامل منها عوامل جيوسياسية وما ينجم عنها من أزمات اقتصادية في المنطقة العربية، فضلا عن وجود عوائق غير جمركية تؤدى إلى ارتفاع تكاليف التجارة لتكون أعلى بمرتين أو ثلاث مرات من المتوسط العالمي، وقد انعكس كل ذلك بالسلب على معدلات التبادل التجاري العربي البيني.

(٤٢) تم قياس معدل النمو بموجب المعادلة (متوسط التجارة البينية في العام الجاري – متوسط التجارة للعام الأسبق/ متوسط التجارة البينية في العام الأسبق.

ثالثاً: أداء الدول العربية في مؤشرات تسهيل التجارة:

إن الاهتمام بأثر تسهيل التجارة على التدفقات التجارية العربية له أسباب عديدة، حيث اتخذت العديد من الدول العربية المسارات لتحسين البيئة التجارية، وانضمامها إلى العديد من الاتفاقيات التجارية لتحرير التجارة السلعية والخدمية فيما بينها، ولزيادة تنافسيتها التجارية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة حجم التبادل التجاري وكذلك للاندماج في الأسواق العالمية، ولضمان تنفيذ أجندتها لتحقيق النمو والتنمية المستدامة.

تهدف **المؤشرات المتعلقة بتسهيل التجارة** للتعرف على مواطن الضعف والقوة في المنظومة التجارية لكل دولة، لذا تتعدد المؤشرات ونطاقاتها نتيجة تعقد مجالات تسهيل التجارة وتعدد أبعادها وكذلك تتعقد شبكات المصالح والجهات المتعاملة، لذا تتنوع المؤشرات بين تلك المستخدمة لأغراض قياس الأداء، أو لتحليل الوضع، أو تقييم الأداء وقياسه، ويتمثل الفارق بين هذه المؤشرات في مستوى التقييم وتفاصيله إضافة إلى مصادر البيانات، وقد ترصد مؤشرات تسهيل التجارة إجراءات متنوعة مثل انخفاض حالات التأخير على المعابر الحدودية، أو تحسُّن عملية استهداف الشحنات ذات المخاطر، أو تعبئة المستندات على الإنترنت، أو مدى ارتفاع إنتاجية الموظفين وإنفاذ القانون أو مستوى الفساد أو القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشرFDI وغيرها من مكونات من شأنها عطاء صور واضحة عن أداء الدول وسياساتها التجارية.

أن تلك المؤشرات تحاول تقييم ومقارنة الأداء الدول من خلال وأساليب العمل مع أداء خاصة مع أساليب عمل المنافسين/قادة المجال، أو مع الممارسات المُثلى بغرض تحديد مستويات الأداء المراد تحقيقها، ونظراً لتعقد حركة تبادل السلع عبر المعابر الحدودية، لذا فإن مؤشرات تسهيل التجارة تصف جوانب مختلفة، ولكنها تميل للتركيز على الجوانب التالية:

١- الزمن اللازم لإتمام إجراءات أو عمليات رئيسية، مثل الإفراج عن السلع على المراكز الحدودية.
٢- التكاليف التي عادة ما تأتي على هيئة تكاليف نقل أو شحن.
٣- عدد المستندات، مثل المستندات المطلوبة لتخليص السلع.
٤- توافر البنى التحتية اللازمة للنقل وخدماته،

لذا تحتاج عملية قياس الأداء إلى وصف الوضع القائم فعلياً على صعيد قُطري ومدي التطور عبر سلاسل زمنية محددة إلى مؤشرات تتسم بالدقة للتعرف على تأثير تسهيل التجارة على مستويات التبادل التجاري على المستوي الإقليمي والدولي، وكذلك بغرض التعرّف على المشكلات والعوائق الخانقة التي تحد من تدفق السلع عبر المعابر الحدودية حول العالم، أو قياس الأداء ضمن وضع يخضع لمراقبة مستمرة.

تصنيف مؤشرات تسهيل التجارة:

سارعت المنظمات الدولية لتطوير مجموعة واسعة من المؤشرات المتعلقة بتسهيل التجارة، وغالبًا ما تكون المؤشرات مختلفة جدًا في طبيعتها و/ أو نطاقها حسب طبيعة عمل المنظمة، ويمكن تصنيف تلك المؤشرات على النحو التالي:

- مؤشرات تهتم ببيانات تكاليف التجارة، كمؤشر تكاليف التجارة الذي يعد من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والبنك الدولي، والتي يمكن القول إنها توفر البيانات الأكثر شمولاً وتجميعاً عن تكاليف التجارة الثنائية.
- مؤشرات تعتمد على **قواعد البيانات التي توفر تحليل الإجراءات المتعلقة بالجمارك واللوائح التنظيمية والإجراءات التجارية**، التي تشكل جوهر جدول أعمال تسهيل التجارة.
- مؤشرات معنية **بتوفر بيانات على مستوى الشركات** في عدد من الدول، كاستطلاعات البنك الدولي للمؤسسات، فقد بدأت Enterprise Surveys في عام ٢٠٠٢ وهي عبارة عن دراسات استقصائية على مستوى الشركات التي تغطي تركيزًا واسعًا على العديد من العوامل التي تشكل بيئة العمل كمؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي.
- مؤشرات تعد على مستوي تقييم تدابير بعينها، مثل مسح الأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة وتنفيذ التجارة اللاورقية الذي يوفر معلومات عن حالة تنفيذ مختلف **تدابير التجارة اللاورقية**.

- المؤشرات ذات العلاقة بـ**البنية التحتية للتجارة والنقل وكذلك الخدمات** ذات العلاقة بتسهيل التجارة، مثل مؤشر أداء الخدمات اللوجستية للبنك الدولي (LPI)، ومؤشر التوصيل الثنائي للشحن البحري (LSBCI)، مؤشر ربط النقل البحري للأونكتاد (LSCI).
- مؤشرات تقييد التجارة لكل من البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (STRI)، ومؤشر تسهيل التجارة الوطنية والنقل وآلية المراقبة (TTFMM).
- مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي يقدم عرضًا تفصيليًا لمدى تنفيذ **تدابير اتفاقية تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية TFA**، حيث تنقسم ما بين عناصر ذات علاقة بتجارة الخدمات من وأخري متعلقة بالأمور اللوجستية ذات علاقة بالنقل وخدمات مالية وخدمات تكنولوجيا المعلومات وخدمات الجمارك [٤٣].
- مؤشرات معنية برصد الحواجز المفروضة على تدفقات التجارة، من خلال تسليط الضوء على الاختناقات التي تعاني منها سلاسل الإمداد العالمية، وإبراز التفاوت في مجال تقديم إصلاحات ملموسة للمنتجين والمستهلكين على المعابر الحدودية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية مثل مؤشر تمكين التجارة (ETI) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

فيما يلي أهم ثلاث مؤشرات تعتمد بشكل أساسي على محاور ذات علاقة باتفاقية تسهيل التجارة، حسب ما يتضح من جدول رقم (٤).

جدول (٤) نطاق مؤشرات تسهيل التجارة

أسم المؤشر	نطاق المؤشر	المنظمة المسؤولة
مؤشرات تسهيل التجارةTFIs	التدابير الواردة في اتفاقية تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية	منظمة عن التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)
مؤشر الأداء اللوجيستي LPI	يرصد مدي توفر الخدمات اللوجستية ونوعيتها وخدمات النقل الرئيسية ذات العلاقة بتحسين حركة التجارة.	دائرة التجارة الدولية لدى البنك الدوليWB
تقرير ممارسة الأعمال DB	يرصد الأنظمة التي تؤثر على ١٢ مجالا من مجالات حياة الأعمال التجارية.	البنك الدولي WB

معد من قبل الباحث

أ- مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتسهيل التجارة (TFIs)

طورت منظمة التعاون الأقتصادي والتنمية مجموعة من مؤشرات تسهيل التجارة (TFIs)[٤٤] بتحديد ١٣٣ متغير في١١ مؤشر لرصد أداء الدولة في مجالات تسهيل التجارة للتحقق من الأثر المحتمل للإصلاحات وتقييم النتائج من خلال الالتزامات الواردة في أتفاقية تسهيل التجارة، وتحديد أولويات الحكومات في تحسين كفاءة التجارة وتعبئة المساعدة الفنية وجهود بناء القدرات للبلدان النامية بطريقة أكثر استهدافًا من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في تسهيل التجارة ومدى تطبيق التزاماتها في تسهيل التجارة بالأرقام المطلقة ومقارنتها بالآخرين، باستخدام سلسلة من التدابير الكمية في المجالات الرئيسية على الحدود.

ب- مؤشر الأداء اللوجستي LPI

أطلاق البنك الدولي مؤشر الأداء اللوجستي LPI في عام ٢٠٠٧، كمؤشر مُركب يستند إلى بيانات موضوعية تؤخذ من الدراسات الاستقصائية المنفذة بشأن المُشغلين في جميع أنحاء العالم مثل (شركات الشحن العالمية وشركات النقل السريع)، حيث تعكس التصورات عن اللوجستيات في بلد معين استنادا إلى كفاءة عملية التخليص الجمركي، وجودة البنية التحتية ذات الصلة بالتجارة والنقل، وسهولة تنسيق الشحنات بأسعار تنافسية، وجودة الخدمات اللوجستية، والقدرة على تتبع وتعقب الشحنات، والتردد الذي تصل به الشحنات إلى المرسل إليه في الوقت المحدد. ويأخذ المؤشر قيم من ١ إلى ٥، مع تمثيل أعلى درجة لأداء أفضل، ليساعد البلدان على تحديد طرق تحسين أداء الخدمات اللوجستية التجارية.

([٤٣]) فهد بن يوسف العيتاني، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات-جاتس. ص ٠٥.

[44] Evdokia Moïsé, Thomas Orliac, (2011) Peter Mino –Trade Facilitation Indicators THE IMPACT ON TRADE COSTS.

ج- مؤشر سهولة أداء الأعمال DB

أستحدث مجموعة البنك الدولي في عام 2002 مؤشر سهولة أداء الأعمال، وأطلق التقرير الأول في عام ٢٠٠٥، فهو مؤشر مركب من **أثني عشر مؤشرات فرعية** التي المكون منها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، حيث يقيس مؤشر "ممارسة أنشطة الأعمال" الذي يقارن بين ١٩٠ اقتصاد في العالم، تأثير ١٢ مجال في بيئة الأعمال التجارية للدول، حيث تمثل في المجالات التالية:

- **بدء النشاط التجاري**: الإجراءات والوقت والتكلفة والحد الأدنى لرأس المال المدفوع للشروع في إنشاء شركة ذات مسئولية محدودة
- **استخراج تراخيص البناء:** الإجراءات والوقت والتكلفة للازمة لاستكمال جميع الإجراءات البناء وآليات المراقبة للجودة ونظام السلامة لتصاريح البناء.
- **الحصول على الكهرباء**: الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة للاتصال بشبكة الكهرباء وموثوقية إمدادات الكهرباء وشفافية التعرفة.
- **تسجيل الملكية**: الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لنقل الملكية وجودة نظام الأرضي.
- **الحصول على الائتمان**: القوانين وضمانات الأصول المنقولة ونظم معلومات الائتمان.
- **حماية المستثمرين: حقوق صغار المساهمين في المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بإدارة الشركات.**
- **دفع الضرائب**: المدفوعات والوقت ومجموع الضريبة ومعدل مساهمة للشركة للامتثال لجميع اللوائح الضريبية.
- **التجارة عبر الحدود**: الوقت والتكلفة اللازمة لتصدير منتج ذو تنافسية واستيراد قطع السيارات.
- **إنفاذ العقود:** الوقت والتكلفة اللازمة لحل نزاع تجاري ونوعية الإجراءات القضائية.
- **تسوية حالات الإعسار**: الوقت والتكلفة والنتائج ومعدل الاسترداد في حالات الإعسار التجاري وقوة الإطار القانوني للإعسار.
- **توظيف العمال:** المرونة في تنظيم العمالة.
- **التعاقد مع الحكومة**: الإجراءات والوقت المشاركة والفوز بعقد أعمال للمشتريات الحكومية، والإطار التنظيمي للمشتريات العامة.

أداء الدول العربية في مجال تسهيل التجارة

شرعت الدول العربية في العقود الأخيرة في تبني إصلاحات في منظومة التجارة بشكل عام، وفي تحسين أداء المنافذ الحدودية والإدارات الجمركية بشكل خاص، حيث توجهت الدول نحو اتباع الممارسات العالمية في تسهيل التجارة من تقليص عدد المستندات المطلوبة لعمليات الاستيراد والتصدير، ورقمنة الوثائق الخاصة بالاستيراد والتصدير واستقبال المستندات الخاصة بالتخليص الجمركي إلكترونيا، واستخدام أحدث التطبيقات التقنية ً واللوجستية المتطورة، بالإضافة إلى تدقيق المستندات الخاصة بالبضائع مسبقا قبل وصولها. كما تم تطبيق نظام النافذة الواحدة في عدد من الدول العربية، وإنشاء لجنة وطنية تهدف إلى تسهيل الإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية، كل ذلك كخطوة نحو إصلاح منظومة التجارة وتحديث المنظومة الجمركية التي تعد البنية الأساسية في التجارة واتساقا مع عضويتها في العديد من الاتفاقيات الدولية التي تتطلب تحديثاً دائما للجمارك ولتسهيل التجارة.

يوضح الجدول (٥) تصنيف الدول العربية في مؤشرات مختارة ذات العلاقة بتسهيل التجارة

الدول العربية	مؤشر تسهيل التجارة TFIs ٢٠١٩	مؤشر الأداء اللوجيستي LPI ٢٠١٨	مؤشر فرعي لتجارة عبر الحدود DB Index2020
المملكة الأردنية الهاشمية	١,٠٢٤	٧٦	٧٥
دولة الإمارات العربية المتحدة	١,٣٤٤	١٤	٩٢
مملكة البحرين	١,٠١٢	٥٤	٧٧
الجمهورية التونسية	١,٢٥٨	١٠٨	١٧٢
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	٠,٨٢٧	١٢٠	٩٠
المملكة العربية السعودية	١,٤٦٩	٥٢	١٧٨
الجمهورية العربية السورية	-	١٦٣	٨٦
جمهورية السودان	٠,٥٠٠	١٣٠	١٨٥
جمهورية العراق	-	١٥٩	١٨١
سلطنة عُمان	١,٧٢٨	٤٦	٦٤
دولة فلسطين	-	-	١٠١
دولة قطر	١,٢٩٠	٣٠	٥٤
دولة الكويت	٠,٩٥٣	٥٩	١٦٢
الجمهورية اللبنانية	٠,٩٠٨	٨٢	١٥٣
دولة ليبيا	-	١٥٥	١٢٩
جمهورية مصر العربية	١,١٩٤	٦٠	١٧١
المملكة المغربية	١,٥٥٧	٨٧	٥٨
الجمهورية اليمنية	٠,٢٢٥	١٤٩	١٨٨

معد من قبل الباحث وفقا للبيانات والإحصائيات الخاصة بتلك المؤشرات.

توضح المؤشرات الثلاث التي تظهر في الجدول السابق [٤٥]، تعطي صورة أكثر دقة لمستوى بيئة الأعمال التجارية في الدول العربية، فيما يعكس مؤشر TFIsمستوى الدول في محاور تسهيل التجارة الاثني عشر، يأتي مؤشر LPI ليوضح كفاءة الأداء اللوجيستي من وجهة نظر المتعاملين، في ذات الوقت الذي يرصد فيه مؤشر DB بيئة الأعمال بشكل كلي ومن بينها مؤشر فرعي التجارة عبر الحدود.

ويلاحظ التفاوت الكبير بين الدول العربية في مؤشرات ممارسة الأعمال وخاصة في المؤشر الفرعي التجارة عبر الحدود، وربما يرتبط تراجع أداء بعض الدول العربية في مؤشر التجارة عبر الحدود لعدم اتباع الممارسات الدولية الحديثة في تحديث منظومة الجمارك، كما أن تردي الأوضاع السياسية والأمنية والمشكلات الجيوسياسية بالمنطقة العربية، قد ساهمت في زيادة الإجراءات الجمركية اتساقاً مع الإجراءات الأمنية المشددة التي تتبعها الدول بغاية الحفاظ على أمن وسلامة الموانئ، فما زالت المنطقة العربية تسجل أعلى نسبة بين التكتلات الإقليمية [٤٦].

أن انخفاض التكاملية التجارية قد يرجع إلى ضعف تنويع الصادرات وتشابه القدرات الإنتاجية بالدول العربية، كما أن هناك تفاوت في طبيعة السياسات التجارية ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي، كلها عوامل تحول دون اندماج الدول العربية في الأسواق. وربما ما زالت فكرة زيادة موارد الدولة للدولة تسيطر على صانعي القرار في توليد الأرباح الاحتكارية من خلال الجمارك وقطاعي النقل واللوجستيات، بينما أثبتت العديد من الدراسات أنها لا تكون محفزاً للتنمية، لذلك يتعين على متخذي القرار النظر بصورة أعمق لتطوير منظومة التجارة بشكل عام واستيعاب أوجه القصور في

(٤٥) أعد هذا الجدول وفقا لأخر إصدارات لتلك المؤشرات.

(٤٦) تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الإدارات الجمركية، خاصة مع الثورة التكنولوجية والمعلوماتية في العالم، وسد الفجوات الكبرى في الخدمات اللوجستية التجارية التي ترفع التكاليف التجارية، وبذلك سوف تصل إلى بيئة تجارية أكثر فاعلية تعود بالنفع على كافة القطاعات الاقتصادية للدولة.

رابعاً: الآثار الإقتصادية لتسهيل التجارة على التبادل التجاري بين الدول العربية

أصبح نموذج الجاذبية يحظى بأهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد الدولي، خاصة في تحليل أداء التكتلات الاقتصادية حيث تعكس نتائجه إمكانيات الاستفادة من الانضمام لهذه التكتلات. أخذ نموذج الجاذبية اسمه من قانون الجاذبية لنيوتن والذي يعزى للتجاذب بيت جسمين إلى كتلتيهما وعكسيا إلى المسافة بينهما، وظهرت هذه المعادلة لأول مرة في دراسة حول تدفقات التجارة للاقتصادي الألماني (تنرجن-Tinbergen) في عام ١٩٦٢ وأطلق عليه نموذج الجاذبية الأساسي. ثم تلي ذلك أول دراسة قياسية لتدفقات التجارة على أساس معادلة الجاذبية قام بها Poyhenen أتبع ذلك دراسة Linnemann في السياق ذاته، وقد تناولت بعض الدراسات أثر تسهيل التجارة على التدفقات التجارية بين الدول على سبيل المثال، أكد سبينس وكارينجي (٢٠١١) على الارتباط الإيجابي بين تسهيل التجارة وإنتاجية الشركة والقدرة التنافسية الصادرات الدولة، حيث تشكل تكلفة التجارة المرتفعة في خدمة السوق الأجنبية في إطار عدم تجانس الشركة عقبة رئيسية أمام الشركات المحلية لدخول أسواق التصدير (ميليتز، ٢٠٠٣)، حيث يمكن للتجارة، إذا تم تيسيرها بشكل فعال. وأن تقلل من تكاليف المعاملات للشركات المحلية في أسواق التصدير ويمكن أن يشكل ذلك دفعة كبيرة لإنتاجية هذه الشركات. بالإضافة إلى ذلك، شدد Seck (٢٠١٧) على أن تسهيل التجارة من شأنه أن يحفز الشركات في الدول النامية على جني فوائد أكبر من أنظمة التجارة العالمية.

في دراسة لـ Paulo C.de Sá Portoوآخرون [٤٧] حول تحليل آثار تدابير تسهيل التجارة على تدفقات التجارة الدولية باستخدام نموذج الجاذبية Gravity Model لبيانات تجارية لـ ٧٢ دولة في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢. اشتمل التحليل على وجود متغيرات وهمية Dummy variables للتعبير عن تطبيق بعض التدابير الخاصة بتسهيل التجارة في الدول المتضمنة في العينة مثل برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد Authorized Economic Operator، برنامج النافذة الواحدة Single Window، وجود ترتيب خاص بالاعتراف المتبادل بين الشركاء التجاريين، حيث أوضحت النتائج أن وجود برنامج مشغل اقتصادي معتمد ووجود برنامج نافذة واحدة يؤديان إلى تحسين الأداء التجاري للدول، في حين لم يؤدي وجود ترتيب للاعتراف المتبادل بالضرورة إلى تحسين الأداء التجاري للدول. وتشير هذه النتائج إلى أن تدابير تسهيل التجارة بشكل عام، تساعد الدول على تحسين أدائها التجاري وزيادة حجم تبادلها التجاري.

وإتساقا مع التوقعات النظرية التي تشير إلى أن تسهيل التجارة يؤدي إلى تحسين الأداء التجاري والقدرة على زيادة تدفق التجارة بين الدول، في حال أتباع الدول العربية أفضل الممارسات الدولية والتطبيق لأحكام اتفاقية تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى تقليل وقت وتكلفة المبادلات التجارية، الذي سينعكس بالضرورة على أداء الدول العربية وكذلك على تصنيفها في المؤشرات الدولية ذات العلاقة، وتتابعا لظاهرة تدني حجم التبادل التجاري البيني للدول العربية على الرغم من إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث كثر الجدل حول مدى فاعلية الاعتماد على مدخل تحرير التبادل التجاري العربي البيني كآلية لدعم مشروع التكامل والتعاون الاقتصادي العربي، والنظرة السلبية لأداء المنطقة مقارنة مع التكتلات الإقليمية المماثلة، لذا فالبحث حاول الوقوف عند أهم الفرص المتاحة لتوسيع حجم التبادل التجاري العربي البيني في حال تطبيق تدابير تسهيل التجارة وذلك باستخدام نموذج الجاذبية من خلال مقارنة الأحجام الفعلية للتجارة العربية البينية مع الأحجام المقدرة أو المحتملة.

١-العلاقة بين تسهيل التجارة وزيادة حجم التبادل التجاري

يعد نموذج الجاذبية من النماذج المهمة في التجارة الدولية، فهو يقوم على أسس نظرية ومحددات للتدفقات التجارية بين الدول، حيث يفترض نموذج الجاذبية أهمية الوقت وتكلفة التجارة بين دولتين، حيث يعرف النموذج

(47)De Sá Porto, Paulo C., Otaviano Canuto, Cristiano Morini (2015) ، The Impacts of Trade Facilitation Measures on International Trade Flows, Policy Research Working Paper No. 7367, (July 2015)

الأساسي للجاذبية تدفق التجارة- (صادرات/واردات) من الدولة أ إلى الدولة ب على أنه يساوي حاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي لكل من الدولتين مقسوما على المسافة بينهما ليكون شكل المعادلة، وقد مكنت هذه الدراسات من الوقوف على أهمية هذه التكتلات التجارية في تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء.

والجدير بالذكر، أن الإتفاقات الإقليمية العربية لم تحظي إلا بالقليل من الأهتمام في تطبيق نظرية الجاذبية على جدوى التكتلات العربية[٤٨]، وما تم من دراسات في هذا الشأن خلص إلى تأثر مستوى الصادرات العربية إيجابيا بحجم الاقتصاد وسلباً بالمسافة، كما تنبأ نموذج الجاذبية بأن متغيرات كالحدود المشتركة واللغة والتاريخ المشترك، كلها عوامل تلعب دور مهم في تحفيز حركة التدفقات التجارية.

٢-تقدير النموذج القياسي

حاولنا من خلال البحث أن نقدم إضافة علمية في مجال أثر تسهيل التجارة على التكتلات الإقليمية، من خلال استخدام نموذج الجاذبية، نظرا لأن الدارسات السابقة لم تتناول قياس أثر تسهيل التجارة على أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الأسئلة والإشكاليات التي تم طرحها سابقاً، سوف نعتمد على تطبيق منهج تحليلي مقارن للتعرف على الجوانب المختلفة لاتفاقية تسهيل التجارة وأبعادها الاقتصادية المختلفة ومقارنة الترتيبات التي تم اتخاذها في تجمعات اقتصادية مختلفة بتلك التي يمكن تطبيقها في الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مع الاطلاع على المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بتسهيل التجارة.

وسوف يستخدم المنهج القياسي Econometric methodology بهدف تقدير نموذج مبسّط على النحو التالي:

معادلة (٤-١):

$$Trade_{ijt} = \beta_1 incom_{ijt} + \beta_2 pop_{ijt} + \beta_3 dst_{ij} + \beta_4 db_{ijt} + \beta_5 LPI_{ijt} + e_t$$

حيث:

$Trade_{ijt}$: حجم التجارة بين الدولتين i و j في السنة t

$incom_{ijt}$: الناتج المحلي الإجمالي GDP للدولتين i و j في السنة t

pop_{ijt} : عدد السكان في الدولتين i و j في السنة t

dst_{ij} : المسافة بين الدولتين i و j مقاسة بالكيلومتر بين عواصم الدول

db_{ijt} : قيمة مؤشر التجارة عبر الحدود ضمن مؤشرات أداء الأعمال في الدولتين i و j في السنة t

LPI_{ijt} : قيمة مؤشر الأداء اللوجستي Logistics Performance Index (LPI) في الدولتين i و j في السنة t

e_t : الخطأ العشوائي للنموذج

وذلك لتحديد أثر تطبيق عدد من الترتيبات الخاصة بتسهيل التجارة على أداء التجارة العربية، من خلال اختبار الفرضيات الموضوعة والخروج بالنتائج لاختبار صحتها.

يعتبر النموذج (٦) صيغة مبسطة مشتقة من نماذج الجاذبية التي استخدمت في عدد من الدراسات السابقة التي تم عرضها ويتضمن أن حجم التجارة بين دولتين i و j في سنة معينة t يتوقف على حجم الدولتين (معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي لكل منهما وتعداد السكان لكل منهما) والمسافة بينهما والإجراءات التي تتبعها الدولتين لتسهيل التجارة فيهما معبراً عنها بمتغيرين هما مؤشر الأداء اللوجستي للدولتين ومؤشر التجارة عبر الحدود في الدولتين.

البيانات المستخدمة ومبررات اختيار الدول والبعد الزمني:

نظراً لعدم توافر بيانات تفصيلية عن جميع الدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ونظراً للتفاوت بين الدول الأعضاء في مستويات الدخل وهيكلها الإنتاجية، فقد تم اختيار بيانات دولتين من كل شريحة وفقاً للمنهجية التالية:

---

[٤٨]نعيم (٢٠٠٥) - باريدي (٢٠٠٦) - عبد مولاه (٢٠٠٩) بتشاريا وولد (٢٠١٠)

- **دول نفطية ذات الدخل المرتفع**: الإمارات والسعودية.
- **دول الاقتصادات المتنوعة ذات الدخل المتوسط**: مصر والمغرب.
- **دولة أقل نمواً ذات الدخل المنخفض**: السودان واليمن.

حيث قسمت الدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ذلك التصنيف تبعا لتفاوت في طبيعة اقتصاداتها الذي ينعكس بالضرورة على حجم التبادل التجاري لتلك الدول، وقد تمت معالجة البيانات الخاصة بالمتغيرات للدول المشار إليها بغرض تقدير النموذج (٤-١) على النحو التالي:

- البيانات الخاصة **بالمتغير التابع** $Trade_{ijt}$ الذي يعبر عن حجم التجارة بين الدولتين i و j في السنة t بالأسعار الثابتة بالدولار الأمريكي وقد تم الحصول عليها من تقرير اتجاهات التجارة العالمية لصندوق النقد الدولي.[٤٩]

- **البيانات الخاصة بالمتغير** $incom_{ijt}$ الذي يعبر عن حجم الناتج المحلي الإجمالي GDP بالدولار الأمريكي بالأسعار الجارية للدولتين i و j في السنة t تم الحصول عليها عن طريق حاصل ضرب قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدولتين i و j في السنة t، وحسب النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة يتوقع أن تكون إشارة المعلمة الخاصة بهذا المتغير موجبة حيث تزيد تدفقات التجارة بين الدول مع زيادة مستوى الدخل للدولتين.

- بالنسبة للبيانات **الخاصة بالمتغير** pop_{ijt} الذي يعبر عن عدد السكان في الدولتين i و j في السنة t تم الحصول عليها عن طريق حاصل ضرب تعداد السكان للدولتين i و j في السنة t ويتوقع أيضاً أن تكون إشارة المعلمة الخاصة بها موجبة حيث تزداد التدفقات التجارية بين الدول مع زيادة أعداد السكان. وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بحساب هذه المتغيرات من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي WB, World Development Indicators [50](WDI)

- **البيانات الخاصة بالمتغير** dst_{ij} الذي يعبر عن المسافة بين الدولتين i و j مقاسة بالكيلومتر بين عواصم الدول، وتعتبر المسافة بين الدولتين متغيراً معبراً عن كافة تكاليف النقل وتكاليف المعاملات ويترتب على زيادة المسافة بين دولتين زيادة تكاليف الشحن والتأمين والاتصالات، وكذلك الفترة الزمنية اللازمة لنقل السلع بين طرفي التبادل التجاري ويتوقع أن تكون إشارة المعلمة الخاصة بهذا المتغير سالبة حيث تقل التدفقات التجارية بين الدول كلما زادت المسافة بينهما، وقد تم الحصول على هذه البيانات من قاعدة بيانات CEPII.[٥١]

- **البيانات الخاصة بالمتغير** db_{ijt} تعبر عن أثر تطبيق إجراءات تسهيل التجارة من خلال مؤشر التجارة عبر الحدود ضمن مؤشرات أداء الأعمال Doing Business وقد تم الحصول عليها عن طريق حاصل ضرب قيمة مؤشر التجارة عبر الحدود ضمن مؤشرات أداء الأعمال Doing Business في الدولتين i و j في السنة t ويتوقع أن تكون إشارة المعلمة الخاصة بهذا المتغير إيجابية حيث يفترض أن تزداد تدفقات التجارة بين الدول التي تحصل على قيمة أعلى في المؤشر الفرعي الخاص بالتجارة عبر الحدود. وقد تم الحصول على هذه البيانات الخاصة بحساب هذا المتغير من قاعدة بيانات تقرير سهولة أداء الأعمال للبنك الدولي [٥٢] WB, Doing Business Report.

- **البيانات الخاصة بالمتغير** LPI_{ijt} التي تعبر عن قيمة مؤشر الأداء اللوجستي Logistics Performance Index (LPI) في الدولتين i و j في السنة t وقد تم الحصول عليه عن طريق حاصل ضرب قيمة مؤشر الأداء

([49])IMF, Direction of Trade Statistics, https://data.imf.org/?sk=9D6028D4-F14A-464C-A2F2-59B2CD424B85

([50]) WB, World Development Indicators (WDI), http://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/

([51]) CEPII, http://www.cepii.fr/CEPII/en/bdd_modele/bdd_modele.asp#bdd

([52])WB, Doing Business Report, https://data.worldbank.org/indicator/IC.BUS.EASE.XQ

اللوجستي LPI في الدولتين i و j في السنة t ويتوقع أن تكون إشارة المعلمة الخاصة بهذا المتغير موجبة حيث تزداد تدفقات التجارة بين الدول التي تهتم برفع أداءها اللوجستي وبالتالي تحقق قيمة مرتفعة لهذا المؤشر. وقد تم الحصول على البيانات اللازمة لحساب قيمة المتغير من قاعدة بيانات تقرير الأداء اللوجستي للبنك الدولي[٥٣] وقد تم تحويل قيم جميع المتغيرات باستخدام اللوغاريتم الطبيعي بغرض تسهيل تفسير النتائج باعتبارها معدلات نمو للمتغيرات،

كما تم استخدام ثلاثة نقاط زمنية للبيانات وهي ٢٠١٠، ٢٠١٥، ٢٠٢٠ على أساس ما يلي:

- **٢٠١٠:** تمثل نقطة بدء التفاوض حول اتفاقية تسهيل التجارة.
- **٢٠١٥:** تمثل نقطة بدء الإصلاحات في منظومة التجارة في الدول العربية.
- **٢٠٢٠:** تمثل البيانات المتاحة بعد دخول اتفاقية تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية حيز النفاذ، وكذلك أحدث الإحصائيات المتاحة

٣-نتائج النموذج القياسي

تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعتادة Ordinary Least Squares (OLS) حيث تم استخدام الحزمة الإحصائية STATA® الإصدار ١٧ لعمل التقديرات والاختبارات الإحصائية في هذا الفصل. ويعرض الجدول (٦) نتائج التقديرات:

جدول (٦): نتائج تقديرات نموذج الجاذبية

lntrade	المعلمة المقدرة	الخطأ المعياري	قيمة اختبار t
lngdp	**1.028863**	*.2536705*	*4.06*
lnpop	**.0597033**	*.2778833*	*0.21*
lndist	**-.8713817**	*.538515*	*-1.62*
lnLPI	**1.644807**	*1.078334*	*1.53*
lnDB	**.1346243**	*.4006109*	*0.34*
_cons	**-40.60254**	*14.46458*	*-2.81*
Adjusted R^2	**0.8171**		

المصدر: ملحق (2): مخرجات الحزمة الإحصائية Stata١٧

أظهرت النتائج ما يلي،

- إن نتائج تقديرات هذا النموذج نجد **ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج** حيث قدرت قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 بـ ٨١ في المائه، أي أن المتغيرات المستخدمة في النموذج تفسر نحو ٨١ في المائه من التغيرات في حجم التجارة الثنائية بين الدول العربية.
- أما على مستوى المعلمات المختلفة للنموذج، فقد جاءت جميعها **ذات معنوية إحصائية** (وإن كانت المعنوية غير قوية بسبب محدودية البيانات المتوفرة).
- كما جاءت **قيمة جميع المعلمات متفقة مع التوقعات النظرية**، إذ يؤدي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدولتين بنسبة 1٪ إلى ارتفاع تجارتهما الثنائية بنسبة ١٪.
- وأن زيادة عدد السكان في الدولتين بنسبة 1٪ تؤدي إلى زيادة تجارتهما الثنائية بنسبة ٠,٠٥٪. كما تؤكد نتائج التقديرات على ما تم عرضه في الفصل السابق.

([53]) WB, Logistic Performance Index, https://lpi.worldbank.org

- وأن التجارة تميل لأن تكون أقوى مع الدول الحدودية القريبة وتقل مع الدول البعيدة حيث تبين النتائج أن المسافة بين الدولتين كلما زادت بنسبة 1٪ كلما أدى ذلك إلى انخفاض التجارة الثنائية بينهما بنسبة -٠,٨٧٪.
- أما **فيما يخص المعلمات المعبرة عن دور تسهيل التجارة في زيادة حجم التبادل التجاري بين الدولتين** حيث خرجت النتيجة بأن الدول التي تحصل على **قيمة أفضل في مؤشر الأداء اللوجستي** قد حققت تجارة ثنائية **مرتفعة** فيما بينها حيث تزداد التجارة الثنائية بنسبة ١,٦٤٪ مع كل تحسن في مؤشر الأداء اللوجستي بنسبة ١٪.
- أما مؤشر التجارة عبر الحدود فقد أظهرت النتائج كذلك **وجود علاقة إيجابية** بين تحسن أداء الدول في هذا المؤشر وتجارتها الثنائية بحيث يؤدي التحسن في المؤشر بـ ١٪ إلى تحسن في التجارة الثنائية بنسبة ٠,١٣٪.
- وأن **أثر التحسن في مؤشر التجارة عبر الحدود على التجارة الثنائية أقل من أثر التحسن في مؤشر الأداء اللوجستي**، ويمكن تفسير ذلك بأن مؤشر التجارة عبر الحدود يعتمد على تقييم أداء الدول في تسهيل التجارة من خلال الإجراءات والنظم (عدد المستندات وعدد الساعات للتخليص الجمركي، إلخ) وهي إجراءات تحقق نتائج سريعة ولكنها محدودة على حجم التجارة الثنائية، أما مؤشر الأداء اللوجستي فيعتمد على تقييم أداء الدول من خلال البنية الأساسية للوجستيات (الموانئ، الطرق، خطوط النقل والاتصالات ... إلخ) وهي بطبيعتها أستثمارات طويلة الأجل تؤدي إلى تأثير كبير على حجم التجارة الثنائية ولكنه يأخذ وقت زمني أكبر.

وخلاصة تلك الاستنتاجات، أن تدفق التجارة عبر الدول يتأثر بالعديد من المتغيرات، ورغم محاولة التدقيق في تحليل نتائج النموذج إلا أنه ينصح أن تأخذ تلك النتائج بالكثير من الحذر كونها تضمنت عدد محدود من الدول نظرا لعدم إمكانية الحصول عن بيانات عن كافة الدول العربية، وإن هذا التحليل جاءت نتائجه على حجم البيانات المتوفرة، ومن ناحية أخري قد جاءت النتائج تتوافق مع التوقعات النظرية كون حجم التبادل التجاري للدولة يتأثر بمدى توفير الدول من إمكانيات لوجستية وكذلك مدى أتباع أفضل الممارسات الدولية عبر المعابر الحدودية.

الخاتمة

أهتم البحث باختبار أثر تسهيل التجارة على زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية، حيث القسم الأول تناول ماهية تسهيل التجارة واتفاقية تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، وإيضاح لأثرها الاقتصادي على تكاليف التجارة حيث إن خفض تكاليف التجارة العالمية بنسبة ١٪ سيزيد الدخل العالمي بأكثر من ٤٠ مليار دولار أمريكي، فإن تخفيض التكلفة التجارية بعد الالتزام الكامل للاتفاقية يتراوح بين ٩,٦ ٪ إلى ٢٣ ٪ بمتوسط تخفيض يصل إلى ١٤,٥٪ بمتوسط يتراوح بين ١٠٪ و١٨٪ حسب طبيعة مجموعات الدول.

وقد تم في القسم الثاني إلقاء الضوء على تحليل أداء التجارة العربية البينية بداية من عام ٢٠٠٥ وهي البداية الفعلية للإزالة التامة للرسوم الجمركية بين الدول العربية، حيث تنامي حجم التجارة العربية البينية بداية من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٢٠ بمقدار ٣٤٠ في المائة أي حاولي ثلاثة مرات ونصف، وكان لا بد من التعرف على واقع مؤشرات تسهيل التجارة وإصلاح السياسيات التجارية في الدول العربية، حيث أظهرت كافة الإحصائيات مدى التباين والتفاوت بين الدول العربية في الأداء اللوجيستي وكذلك في جاهزية البنية التحتية لتسهيل التجارة، وانخفاض التكاملية التجارية ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي وضعف تنويع الصادرات وتشابه وضعف القدرات الإنتاجية، وعلى الرغم من ذلك سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واحدة من أكثر المناطق في تنفيذ إصلاحات لتسهيل أنشطة الأعمال، حيث أجرت ٥٧ تغييرًا في اللوائح التنظيمية، ولكن ما زالت هناك عدة عوائق تحول دون تدفق التجارة الخارجية العربية بصفة عامة والبينية بصفة خاصة، وقد تم سرد عدد من تلك العوائق والتي من بينها عوائق التي تتعلق بمكونات وعناصر تسهيل التجارة.

وأخيراً تم التطرق إلى الاثار الاقتصادية لتسهيل التجارة على حجم التبادل التجاري بين الدول العربية، حيث تم استخدام نموذج الجاذبية التجارية Gravity trade model، للتعرف على علاقة التي تربط زيادة التدفق التجاري للدول من خلال عدد من المتغيرات وهي أعداد السكان والمسافة بين الدول والتصنيف الدولي في(مؤشر التجارة عبر الحدود) و(مؤشر الأداء اللوجيستي) من خلال ثلاثة نقاط زمنية للبيانات وهي ٢٠١٠، ٢٠١٥، ٢٠٢٠، حيث جاءت نتائج تقديرات هذا النموذج بقدرة تفسيرية مرتفعة للنموذج، حيث خرجت النتيجة بوجود علاقة إيجابية مع كافة المتغيرات، وأن الدول التي تحصل على قيمة أفضل في مؤشر الأداء اللوجستي قد حققت تجارة ثنائية مرتفعة، بينما الأثر في التحسن في مؤشر التجارة عبر الحدود على التجارة الثنائية أقل من أثر التحسن في مؤشر الأداء اللوجستي، وذلك لاختلاف طبيعة العناصر المكونة لتلك المؤشرات.

قائمة المراجع:

أ-مراجع باللغة العربية

١. إسماعيل، محمد وقاسم، جمال. (٢٠٢٠). *سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي*- العدد ٦٦.
٢. الإمام، محمد محمود. ٢٠٠٥، منطقة التجارة الحرة العربية، التحديات وضرورات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
٣. الاونكتاد.(٢٠٠٦). *دليل تيسير التجارة الجزء الأول هيئات التيسير الوطنية، دروس من التجربة*.
٤. بالراشد، حنان. 2015، دور التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البنية كأداة مساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي- رسالة ماجستير.
٥. ببيلي، محمود. (٢٠٠٨). *الاتفاقيات التجارية الإقليمية*- المركز الوطني للسياسات الزراعية- ص2.
٦. البنك الدولي، (٢٠٠٤)، التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الطبعة العربية، دار الساقي، بيروت.
٧. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقارير مختلفة.
٨. المؤسّسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصّادرات، (٢٠٢٠)، التّقرير السنوي ٢٠٢٠.
٩. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير تسهيل التجارة بالإشارة إلى الدول العربية
١٠. الحاج، محمد حامد (٢٠١٧)، دراسة إنشاء تسهيل لدعم الإصلاح التجاري في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
١١. حلمي، أمنية أمين (٢٠٠٣): الإقليمية مقابل التعددية في العلاقات الاقتصادية الدولية، سلسلة أوراق اقتصادية-العدد ٢١، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة.
١٢. سبينس وكارينجي (٢٠١١)
١٣. صندوق النقد العربي وآخرون، (٢٠٠٥-٢٠٢٠) سلسلة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد السنوي.
١٤. كبير، سمية. *–أداء التجارة الخارجية العربية البينية (٢٠٠٠-٢٠٠٤)* - مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد ٥ ص ٧٠.
١٥. اللجنة الاقتصادية لأوروبا (٢٠١٥)، اللجنة المعنية بمركز التجارة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية؛ الدورة الحادية والعشرون، جنيف.
١٦. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا، تكاليف التجارة والنقل في المنطقة العربية، ٢٠١٩.ص٢٩.
١٧. عمر، حساني (٢٠١٩)، انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية "تطورات، المشاكل والحلول"، جامعة عبد الحميد بن باديس-الجزائر- ص: ١٢٧-١٤٥.
١٨. ماندلسون (٢٠٠٦)؛ منظمة التجارة العالمية.
١٩. مثني، عبد الاله ناصر.(٢٠٠٧). *تسهيل التجارة العربية البينية مطلب عالمي أم ضرورة اقتصاديه* – (رسالة ماجيستر). جامعة الفاتح- ليبيا- ص ٣١٩
٢٠. مجموعة طلال أبو غزالة، (١٩٩٥-٢٠١٠) تكلفة التجارة العربية البينية، دراسة تطبيقية للفترة.
٢١. محمودي، مراد.٢٠٠٢، النظرية العامة للمناطق الحرة - دار الكتاب الحديث، دراية، الجزائر، ص٩٨.
٢٢. مرزوق، جمال الدين (١٩٩٨). دراسة واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقيات
٢٣. نائلة حداد- (٢٠٠٦). *تسهيل التجارة والحاجات والأولويات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورشة عمل إقليمية حول تسهيل التجارة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة* – بيروت. ص ٩.
٢٤. هواري، معراج. ٢٠٠٧- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي- مركز الدارسات الإقليمية.

المواقع الإلكترونية:

- منظمة التجارة العالمية، https://www.wto.org
- البنك الدولي، https://www.wb.org
- صندوق النقد الدولي. https://www.worldbank.org/
- جامعة الدول العربية، http://lasportal.net/
- أتفاقية تسهيل التجارة، https://tfadatabase.org/

ب-مراجع باللغة الإنجليزية

1. Ahmed Al Shamakhi, Abdallah Akintola, and Houcine Brougham (2018), Assessing the Impact of WTO Trade Facilitation Agreement on Oman's Economy-.
2. APEC Economic Outlook Report-2003.
3. Asia -pacific economic cooperation.2004, trade facilitation and trade liberalization: from Shanghai to Bogor
4. Duval, Yann, Neufeld, Nora and Chorthip Utoktham (2016), "Do trade facilitation provisions in regional trade agreements matter? Impact on trade costs and multilateral spillovers", ARTNeT Working Paper Series No. 164, November 2016, Bangkok, ESCAP.
5. Grainger, A. (2008), 'Trade Facilitation and Import-Export Procedures in the EU'. Briefing Paper, European Parliament's Committee on International Trade. Brussels: European Parliament.
6. Grainger, Andrew (2007), Trade Facilitation: A Review, working paper (June 2007), Trade Facilitation Consulting Ltd, UK.
7. Hoekman and Shepherd .(٢٠١٣) ،who benefits from trade facilitation
8. Kleitz, Anthony.2010, costs and benefits of trade facilitation, OECD.
9. Link: https://www.oecd.org/trade/topics/trade-facilitation/
10. Ma, A. and A. Van Assche (2010), "The Role of Trade Costs in Global Production Networks", World Bank Policy Research Working Paper 5490, World Bank.
11. Moise and sorescu, 2019.
12. Raul Prebish(1950) - (Singer,1950)
13. Ravallion ؛٢٠٠١ ،Dollar and Kraay ؛٢٠٠٢ ،Winters et al. ؛٢٠٠٤ ،Goldin and Reinert ، ؛٢٠٠٧Uprety٢٠١٧
14. Sakyi et al.٢٠١٨ ،
15. Saslavsky, D. and B. Shepherd (2012), "Facilitating International Production Networks: The Role of Trade Logistics", World Bank Policy Paper 6224, October.
16. Subashini Perera, Mahinda Siriwardana and Stuart Mounter -Trade Facilitation, Economic Development and Poverty Alleviation: South Asia at a Glance.
17. UNCTAD, 2015, Review of Maritime Transport 2015 (New York and Geneva, United Nations publication)
18. UNESCAP (2014), Trade Facilitation and Paperless Trade Implementation in Asia and the Pacific, http://unnext.unescap.org/tfforum13-survey.asp, accessed 27 August 2014.
19. UNESCWA (2013), Trade Facilitation Initiatives in the ESCWA Region, Technical Paper.3, New York.
20. World Bank, 2003. Policy Research Working Paper 2988
21. World Bank, Doing Business Report
22. World Trade Organization, World Trade Report, ١٩٩٨.
23. World trade organization.2019, annual report.
24. WTO (2018), World Trade Report 2918: The Future of World Trade: How digital technologies are transforming global commerce, Geneva

ملحق (١)

جدول (١): المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج القياس

pair_name	ops	pair	year	ln(trade)	ln(gdp)	ln(pop)	ln(dist)	ln(LPI)	ln(DB)
uae_ksa	1	1	2010	15.2691512	53.3075593	33.0882784	6.344183	2.44408466	8.8583857
uae_ksa	2	1	2015	15.910398	53.8109618	33.313912	6.344183	2.38416508	8.80679841
uae_ksa	3	1	2020	16.4135661	53.8404441	33.4726015	6.344183	2.48490665	9.13093996
uae_egy	4	2	2010	13.7209524	52.7392824	34.192912	7.134567	2.23644529	8.69086411
uae_egy	5	2	2015	14.2884695	53.1246132	34.3836252	7.134567	2.35137526	8.78743405
uae_egy	6	2	2020	15.2846483	53.3839934	34.5508316	7.134567	2.41591378	8.61674165
uae_mrc	7	3	2010	12.747859	51.4958242	33.2533617	8.186897	#VALUE!	8.89869342
uae_mrc	8	3	2015	12.7610507	51.9443411	33.4027282	8.186897	#VALUE!	8.95309051
uae_mrc	9	3	2020	12.9060016	52.0232255	33.5310833	8.186897	2.30258509	9.02894079
uae_sud	10	4	2010	#NUM!	51.1559534	33.3192154	7.424605	2.06939121	7.92850692
uae_sud	11	4	2015	14.2927435	51.2734171	33.5181079	7.424605	2.04122033	8.36648657
uae_sud	12	4	2020	14.6715137	51.2633328	33.7033438	7.424605	2.2617631	8.38596771
uae_ymn	13	5	2010	13.2117804	51.2185364	32.9191566	6.787384	2.23644529	8.64260572
uae_ymn	14	5	2015	12.2536068	51.0756534	33.1341026	6.787384	2.04122033	8.66737888
uae_ymn	15	5	2020	13.2231867	#VALUE!	33.3179651	6.787384	2.21920348	8.68686001
ksa_egy	16	6	2010	14.8541602	53.3438264	35.3583072	6.845714	2.11866225	8.54076127
ksa_egy	17	6	2015	15.1906391	53.727223	35.6144826	6.845714	2.2300144	8.56155452
ksa_egy	18	6	2020	15.2487587	53.9462232	35.8092828	6.845714	2.12823171	8.67604139
kas_mrc	19	7	2010	12.9952625	52.1003682	34.4187568	8.020811	#VALUE!	8.74859059
kas_mrc	20	7	2015	13.3751196	52.5469508	34.6335856	8.020811	#VALUE!	8.72721098
kas_mrc	21	7	2020	13.0999706	52.5854553	34.7895345	8.020811	2.01490302	9.08824053
ksa_sud	22	8	2010	#NUM!	51.7604974	34.4846106	7.082385	1.95160817	7.77840409
ksa_sud	23	8	2015	13.788699	51.8760269	34.7489653	7.082385	1.91985947	8.14060704

pair_name	ops	pair	year	ln(trade)	ln(gdp)	ln(pop)	ln(dist)	ln(LPI)	ln(DB)
ksa_sud	24	8	2020	13.111804	51.8255626	34.9617949	7.082385	1.97408103	8.44526745
ksa_ymn	25	9	2010	13.4642386	51.8230803	34.0845518	6.574796	2.11866225	8.49250288
ksa_ymn	26	9	2015	13.3232997	51.6782632	34.36496	6.574796	1.91985947	8.44149935
ksa_ymn	27	9	2020	13.8878508	#VALUE!	34.5764163	6.574796	1.93152141	8.74615976
egy_mrc	28	10	2010	13.060738	51.5320913	35.5233905	7.659499	#VALUE!	8.58106899
egy_mrc	29	10	2015	13.4218505	51.8606022	35.7032989	7.659499	#VALUE!	8.70784661
egy_mrc	30	10	2020	13.2895321	52.1290045	35.8677647	7.659499	1.94591015	8.57404222
egy_sud	31	11	2010	#NUM!	51.1922205	35.5892442	6.719013	1.74396881	7.61088249
egy_sud	32	11	2015	13.2426816	51.1896782	35.8186785	6.719013	1.88706965	8.12124268
egy_sud	33	11	2020	13.3349426	51.3691118	36.0400251	6.719013	1.90508815	7.93106914
egy_ymn	34	12	2010	12.7601122	51.2548034	35.1891854	7.259674	1.91102289	8.32498129
egy_ymn	35	12	2015	12.1704453	50.9919146	35.4346732	7.259674	1.88706965	8.42213498
egy_ymn	36	12	2020	12.784267	#VALUE!	35.6546465	7.259674	1.86252854	8.23196145
mrc_sud	37	13	2010	#NUM!	49.9487623	34.6496938	7.819933	#VALUE!	7.81871181
mrc_sud	38	13	2015	9.87813277	50.0094061	34.8377815	7.819933	#VALUE!	8.28689914
mrc_sud	39	13	2020	8.60364003	50.0083439	35.0202768	7.819933	1.79175947	8.34326828
mrc_ymn	40	14	2010	#NUM!	50.0113452	34.249635	8.16476	#VALUE!	8.5328106
mrc_ymn	41	14	2015	9.16200974	49.8116424	34.4537763	8.16476	#VALUE!	8.58779144
mrc_ymn	42	14	2020	8.23301936	#VALUE!	34.6348982	8.16476	1.74919985	8.64416059
sud_ymn	43	15	2010	#NUM!	49.6714744	34.3154888	7.089532	1.74396881	7.5626241
sud_ymn	44	15	2015	7.7885353	49.1407184	34.5691559	7.089532	1.57691472	8.00118751
sud_ymn	45	15	2020	#NUM!	#VALUE!	34.8071586	7.089532	1.70837786	8.00118751

ملحق (٢) تقدير النموذج من مخرجات برنامج Stata

Name: <unnamed>
Log: /Users/Noura/Downloads/TF2022.smcl
Log type: smcl
Opened on: 3 Feb 2022, 11:29:37

```
. xtreg lntrade lngdp lnpop lndist lnLPI lnDB
Random-effects GLS regression                   Number of obs     =        45
Group variable: pair                            Number of groups  =        15
R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.1880                                         min =         3
     Between = 0.8345                                         avg =       3.0
     Overall = 0.8171                                         max =         3
Wald chi2(5)      =     54.99
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2       =    0.0000
------------------------------------------------------------------------------
    lntrade | Coefficient  Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
------------+-----------------------------------------------------------------
      lngdp |   1.028863   .2536705     4.06   0.000     .5316776    1.526048
      lnpop |   .0597033   .2778833     0.21   0.830    -.4849379    .6043445
     lndist | -.8713817    .538515    -1.62   0.106    -1.926852    .1840882
      lnLPI |   1.644807   1.078334     1.53   0.127    -.4686891    3.758303
       lnDB |   .1346243   .4006109     0.34   0.737    -.6505586    .9198073
      _cons | -40.60254   14.46458    -2.81   0.005     -68.9526   -12.25247
------------+-----------------------------------------------------------------
    sigma_u | 1.0763754
    sigma_e | .40561625
        rho | .87565304 (fraction of variance due
```